

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلس الأعلى للثورة الثقافية

الخطارطة
العلمية الشاملة
للبلاد

حزيران ٢٠١١



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثورة الثقافية
معاونية رئاسة الجمهورية للتعليم و التقانة
وزارة التعليم و البحوث و التقنيات
وزارة الصحة و العلاج و التعليم الطبي
وزارة التربية و التعليم
مجلس الشورى الإسلامي

إن القرار الخاص بـ «وثيقة خارطة العلمية الشاملة للبلاد» و الذي تم المصادقة عليه من قبل المجلس الأعلى للثورة الثقافية في الاجتماعات رقم: ٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩ بتاريخ: ٢٠١٠/٥/١١ - ٢٠١٠/٥/٢٥ - ٢٠١٠/٦/٨ - ٢٠١٠/٧/٦ - ٢٠١٠/٧/٢٠ - ٢٠١٠/٨/١٧ - ٢٠١٠/٩/٢٨ - ٢٠١٠/١٠/١٢ - ٢٠١٠/١٠/١٩ - ٢٠١٠/١٠/٢٦ - ٢٠١٠/١١/٢ - ٢٠١٠/١١/٩ يجري إبلاغه طياً:





المقدمة

إن الوصول إلى الأهداف العليا لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية المقدس يستلزم سعياً مترامياً الأطراف و في جميع الأبعاد الثقافية و العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية. ولذلك فإن تدوين الخطط التطويرية في فترات زمنية محددة و تنفيذها فضلاً عن تخصيص المصادر اللازمة لتحقيق أهداف هذه الخطط هو من الضرورة بمكان لإحراز مكانة لائقة بإيران الإسلامية. و من جهة أخرى إن مضمار العلم و التقنيات هو من أهم البنى التحتية لتطور البلاد و أداة حقيقية للتنافس في المجالات المختلفة. و هكذا فإن تحقيق الأهداف العليا للثورة الإسلامية الإيرانية من قبيل إحياء الحضارة الإسلامية العظيمة و الحضور البناء و الفعال و المتقدم بين الشعوب و اكتساب الجاهزية و الاستعداد لإقامة العدل و بث المعنويات في العالم منوط بتطور علمي شامل يشتمل على ثلاثة معالم: العدالة و المعنويات و العقلانية. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب رسم خارطة طريق يحدد فيها أسلوب الحركة و المصادر و الإمكانيات اللازمة و تقسيم العمل على المستوى الوطني و الإلزامات المتعلقة بطي هذا الطريق بشكل شفاف و دقيق. لذلك ينبغي وضع التصور و الاستراتيجية الخاصة بالعلم و التقنيات على المستويات العليا و بشكل أكثر عملية مثل الخطط الخمسية لتنمية البلاد. و قد جرى السعي في رسم هذه الخارطة على عرض التصور الخاص بالعلم و التقنيات عام ١٤٠٤ هـ.ش (٢٠٢٥ م) بالاستلham من الوثائق العليا و الاستفادة من القيم الأصيلة الخاصة بها و الاهتمام بالأهداف الاستراتيجية لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران. في هذا التصور " إن الجمهورية الإسلامية في إيران في عام ٢٠٢٥ م و بالاتكال على القدرة الإلهية الأبدية و مع إحياء الثقافة الإسلامية - الإيرانية و حضارتها الحديثة ستتحرك نحو التطور الوطني و نشر العدالة و تكون ملهمة للعالم و تصبح بلداً يتمتع بأفراد صالحين و متعلمين و أصحاب ذوي تربية في مدرسة الإسلام و الثورة و بعلماء على المستوى المتميز في العالم و قادر على إنتاج العلم و التقنيات و تحديثه و تطويره و استخدام مكتسباته و سباق في آفاق العلم و التقنيات و مرجعاً علمياً في العالم".

و قد طالب قائد الثورة الإسلامية مع إدراكه المتميز لإمكانيات البلاد و إشرافه على مدى القابليات و الكفايات العظيمة فيها بوضع أهداف دقيقة في مجال العلم و التقنيات و إجراء أنماط من التخطيط العملي المنسجم على صعيد المستويات المختلفة ضمن مدة محددة لإيفاء هذا الدور الخطير.

و قد أكد سماحته مراراً و تكراراً على لزوم الاستخدام الأمثل لمجموعة المصادر المتاحة في البلاد للقيام بحركة منظمة و مستمرة تتحرك من الحالة الراهنة و تتجه نحو المكانة العلمية المنشودة ضمن إطار الخارطة العلمية الشاملة للبلاد. هذه التأكيدات فضلاً عن توصيات سماحته الخاصة بالسنوات



السابقة بالإضافة إلى المحتويات التابعة للنهضة البرمجية وإنتاج العلم و توقعات سماحته بالاهتمام بهذا الشأن و أخذ مسار التطور العلمي للبلاد على محمل الجد أدى لوضع العملية الخاصة برسم الخارطة العلمية الشاملة للبلاد ضمن جدول أعمال المجلس الأعلى للثورة الثقافية و الاهتمام بها بشكل خاص. إن الخارطة العلمية الشاملة للبلاد و كتعريف لها هي مجموعة شاملة و منسجمة و فاعلة و ذات رؤية مستقبلية تشتمل على الأسس والأهداف و السياسات و الاستراتيجيات و البنى و مستلزمات التحول الاستراتيجي لمضمار العلم و التقنيات المستند على القيم الإسلامية للوصول إلى الأهداف المنشودة للتصور المستقبلي للبلاد على مدى عشرين عاماً، وقد جرى في هذه الوثيقة السعي للاعتماد على الأصول القيمة و المحلية للبلاد و تجارب العهود السابقة و النظريات و النماذج العلمية و التجارب العملية. و هنا يبدو ضرورياً التركيز على النقاط التالية:

- إن الخارطة العلمية الشاملة للبلاد هي امتداد لتوصيات قائد الثورة الإسلامية (ره) و سماحة القائد و دستور الجمهورية الإسلامية في إيران و تتحرك ضمن هذه الأطر بحيث يصبح لديها القدرة على عرض النموذج الإسلامي - الإيراني للتطور العلمي.
- هذه الخارطة هي حصيلة تخطيط و نشاط و سعي جماعي متعدد لخبراء في وزارة التعليم و الأبحاث و التقنيات و المعاونة العلمية و البحثية لرئاسة الجمهورية و وزارة الصحة و العلاج و التعليم الطبي فضلاً عن إجراء أبحاث متنوعة في هذا الشأن و الاستفادة من الأبحاث القائمة و مساهمة جمع غفير من أصحاب الرأي و المفكرين في مضمار العلم و التقنيات في البلاد أعم من الفاعلين في وضع السياسات و الإدارة العليا للنظام العلمي في البلاد و المدراء و الأساتذة و الباحثين من الجامعات و مراكز الأبحاث و الجمعيات العلمية و خبراء التربية و التعليم و أصحاب الرأي في الحوزة العلمية من مدينة قم و المدراء الذين يديرون المجالات المتخصصة بالعلم و التقنيات و المسؤولين عنها من الأجهزة و القطاعات التنفيذية للبلاد فلهم جميعاً جزيل الشكر و التقدير.
- لقد جرى تنظيم مجموعة الأبحاث و رؤى أصحاب الرأي و التي تعتبر سنداً علمياً و بحثياً لهذه الخارطة ضمن عدة مجلدات تحمل عنوان "الوثائق الداعمة للخارطة العلمية الشاملة للبلاد" و سوف تكون في متناول الجميع للاستفادة منها تدريجياً عن طريق الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثورة الثقافية.

و مع إبلاغ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد يتوجب على جميع الأجهزة التنفيذية و المؤسسات أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الخطط بشكل كامل و القيام بالإجراءات اللازمة لذلك. و على أمل تحقق أهداف النظام المقدس للجمهورية الإسلامية في إيران بشكل كامل و تمنيات قائد الثورة من المجتمع العلمي و إعداد الأرضية و المضمار اللازم لتنفيذ هذه الخارطة إن شاء الله.





الفصل الأول

القيم الأساسية للخارطة العلمية الشاملة للبلاد

١-١- الأسس و القيم الأصيلة للخارطة العلمية الشاملة للبلاد:

إن الأسس القيمية للنظام العلمي و التقني للبلاد يستند على أصول نظرية جرى عرضها ضمن مجموعة الوثائق الداعمة للخارطة العلمية الشاملة للبلاد و هي بمثابة الروح الحاكمة على الحركة في البلاد و تحدد توجهات النظام و أولوياته و منهجيته في مجالات التربية و التعليم و البحث و التقنيات.

أهم هذه القيم هي:

- ١- حاكمية الرؤية الكونية على جميع أبعاد العلم و التقنيات.
- ٢- العلم الهادف الذي يرنو إلى الهداية و التوجهات الأخروية للعلم و التقنيات.
- ٣- محورية العدالة و تنمية الكفايات و حصول الجميع و خاصة المستضعفين على العلم و التقنيات و تقوية الإبداع و التطوير و تحدي المخاطر في المجال العلمي.
- ٤- كرامة الإنسان تستند إلى فطرته الباحثة عن الحقيقة ذات النزعة العقلانية و الطالبة للعلم و الحرية.
- ٥- التفكير الحر وتبادل الرأي و تضارب الأفكار (الجدال بالتي هي أحسن)
- ٦- الاهتمام بمبدأ العقلانية و تكريم العلم و العلماء و القيمة الذاتية للعلم و ضرورة إبداء الاحترام للإبداعات الفكرية - العلمية و المكتسبات العلمية البشرية من النواحي الحقوقية و الأخلاقية و الاستفادة منها ضمن النظام القيمي الإسلامي.
- ٧- العلم و التقنيات الرامية إلى الكمال و الباعثة للقوة و المولدة للثروات و المنسجمة مع البيئة و الصحة المعنوية و الجسدية و النفسية و الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.
- ٨- إيجاد حالة من التحول العلمي الأصيل و خصوصاً في مجال التدقيق في العلوم الإنسانية ضمن إطار الرؤية الكونية الإسلامية.
- ٩- التعاون النشط و الملهم مع البيئة العالمية و عملية تنمية العلم و التقنيات في العالم.
- ١٠- محورية الأخلاق و تقديم المصالح العامة على المصالح الفردية و الفئوية و تقوية روحية التعاون و المشاركة و قبول المسؤوليات لجميع أفراد المجتمع العلمي و المؤسسات المرتبطة به.



٢-١- الخصائص الأصلية لنموذج النظام العلمي و التقني و التحديثي:

على النموذج المناسب لنظام العلم و التقنيات و التحديث الخاص بالمجتمع الإيراني الذي يتابع عملية إحياء الثقافة و وضع أسس الحضارة الإسلامية – الإيرانية – الحديثة أن يتمتع بالخصائص الأصلية التالية:

• **دمج محوري العرض و الطلب:** نظراً لأهداف النظام و الرؤى و الأولويات طويلة الأمد الخاصة به من جهة و عدم كفاية المتطلبات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية و الصناعية من الموارد المذكورة من جهة أخرى ينبغي تقديم الدعم الخاص لبعض المجالات ذات الأولوية.

هذا الجانب من نظام العلم و التقنيات يركز على إنتاج العلوم و عرضها على أساس الأهداف و الرؤى التي يتطلع إليها المجتمع و من ناحية أخرى إن ازدياد متطلبات النظم الثقافية و الصناعية و الاقتصادية في داخل الوطن و خارجه و نتيجة لذلك إدخال العلم و التقانة في المضمار التجاري سيكون له أهمية خاصة في التطور المتعدد الجوانب و المستقر في البلاد.

و بناءً عليه فإن النموذج المناسب لنظام العلم و التقنيات للمجتمع الإيراني في هذا المجال هو مزيج من نماذج محاوريتها العرض و الطلب.

• **الجمع بين الرؤية الداخلية و الخارجية:** إن نظام العلم و التقنيات في المجتمع الإيراني هو نظام ذو توجه داخلي من حيث الاهتمام بالحاجات و القابليات و الإمكانيات المحلية و المزايا النسبية للبلاد. و من جهة أخرى إن هذا النظام و نظراً للفرص الموجودة في العالم و البلاد الإسلامية في مجالات العلم و التقنيات له مشاركات فاعلة مع العالم الإسلامي و جميع البلاد، لذلك يعتبر نظاماً ذا توجه و رؤية خارجية في هذا المجال.

• **دمج التعليم مع التربية و البحث و المهارات:** و حيث إن توعية العلم و العمل عامل أساس في التطور الشامل و المستقر للبلاد، لذلك ينبغي تحويل النموذج المجزأ و الذي يتحكم بالنظام العلمي و التقني القائم ليتحرك بسرعة نحو نموذج يقوم على دمجها معاً.

و لهذا السبب ينبغي أن تتم عملية الدمج هذه منذ المرحلة الابتدائية و أن تستمر في جميع المراحل الدراسية، و نتيجة لذلك فإن النموذج التعليمي المستند على الحفظ و الذاكرة سوف يحل مكانه نموذج يستند على تعلم العلوم متوئماً مع تربية الأفراد و تطوير المهارات و الأبحاث. و سوف يتم تدعيم التوجه ذي المحورية البحثية في نظام التعليم العالي.





الفصل الثاني

الوضع المنشود للعلم والتقنيات

لقد جرى تدوين الوضع المنشود للعلم والتقنيات على أساس الوضع الفعلي للعلم والتقنيات وتحليل نقاط قوته وضعفه التي جاءت في مجموعة الوثائق الداعمة للخارطة العلمية الشاملة:

٢-١- التصور المنشود لوضع العلم والتقنيات في الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٤٠٤ هـ.ش الموافق لعام ٢٠٢٥ م:

إن الجمهورية الإسلامية في إيران في عام ٢٠٢٥ م وبالالتكال على القدرة الإلهية الأبدية ومع إحياء الثقافة الإسلامية - الإيرانية و حضارتها الحديثة ستتحرك نحو التطور الوطني ونشر العدالة وتكون ملهمة للعالم وتصبح بلداً:

١- يتمتع بأفراد صالحين ومتعلمين وأصحاء وذوي تربية في مدرسة الإسلام والثورة و بعلماء متميزين على المستوى العالمي.

٢- قادراً على إنتاج العلم والتقنيات والتحديث وتطويره واستخدام مكنسياته.

٣- سباقاً في آفاق العلم والتقنيات ومرجعاً علمياً في العالم.

٢-٢- الأهداف الكلية لنظام العلم والتقنيات في البلاد:

١- الوصول إلى المكانة الأولى في العلم والتقنيات في العالم الإسلامي وإحراز المكانة المتقدمة والملمة في العالم.

٢- استقرار المجتمع المؤسس على العلم ومحورية العدالة والتمتع بالأفراد الأكفاء والعلماء والنخب لإحراز المرجعية العلمية في العالم.

٣- ترسيخ أنواع التعليم العام والخاص ونشره مع تدعيم النوازع الأخلاقية والتفكير الحر و روحية الإبداع لجميع أفراد المجتمع وخاصة جيل الشباب.

٤- الوصول إلى حالة من تطوير العلوم والتقنيات الحديثة والنافعة بالتناسب مع الأولويات والاحتياجات والمزايا النسبية للبلاد ونشرها واستخدامها في المرافق المختلفة التعليمية والصناعية والخدمية.

٥- زيادة حصة توليد المنتجات والخدمات المبتنية على العلم والتقنيات الداخلية بأكثر من خمسين



بالمئة من الإنتاج غير الصافي المحلي للبلاد.

٦- الارتقاء بمكانة اللغة الفارسية بين اللغات الدولية العلمية.

٧- المساعدة على الارتقاء بالعلم والتقنيات في العالم الإسلامي وإحياء المكانة التاريخية والمحورية لإيران في الثقافة الإسلامية وحضارتها.

٨- زيادة التعاون في مجالات العلوم والتقنيات مع المراكز العلمية المعتمدة.

٣-٢- أهداف قسم من النظام العلمي والتقني التحديثي للبلاد:

١- وصول جميع أفراد المجتمع إلى مستوى مناسب من العلم العام ومحو الأمية.

٢- التغطية الكاملة لمرحلة التعليم العام.

٣- إيجاد نظام تعليم مناسب لتوجيه الطلاب نحو:

٣-١ اكتساب الفضائل ومعرفة المسؤوليات والتكاليف قبل الله عز وجل والنفس والمجتمع وعالم الخلق.

٣-٢ تقوية القدرة على الفكر والتعلل.

٣-٣ اكتساب الجاهزية للولوج في الحياة المستقلة وتشكيل العائلة.

٣-٤ الحضور المسؤول والمؤثر في النظام الاجتماعي.

٣-٥ تربية القابليات العملية وتأمين المستقبل الوظيفي لتلبية احتياجات المجتمع.

٣-٦ تربية القابليات العلمية للدخول إلى المراحل التخصصية.

٤- تحقيق مستوى علمي وامتلاك لمهارات العمل في البلاد بما يتناسب مع المعيار العالمي بحيث تلبى احتياجات المجتمع وسوق العمل المحلي والدولي.

٥- الحصول على المرتبة الأولى في ترتيب جامعات العالم الإسلامي وإحراز مكانة مميزة بين جامعات العالم.

٦- الحصول على نسبة مقبولة من طلاب مرحلة الدراسات العليا بالنسبة لسائر الطلاب وبما يتناسب مع ترتيب مستويات الجامعات واحتياجات البلاد.

٧- الارتقاء بالمستوى المنشود في إنتاج العلم ضمن العلوم الإنسانية على أساس الأصول الإسلامية والاحتياجات المحلية.

٨- ترسيخ مكانة البلاد في:

- العلوم والتقنيات المتعلقة بالقطاع النفطي والغازي بهدف الوصول إلى دور محوري في المنطقة.

- تقنية المعلومات بهدف الحصول على المكانة الأولى في مجال العلم والتقنيات في العالم الإسلامي.

- التقنية الحياتية بهدف الحصول على ٣٪ من السوق العالمية المختصة.

- تقنيات النانو والميكرو بهدف الحصول على ٢٪ من السوق العالمية المتخصصة.

٩- الحصول على العلم اللازم لتصميم المفاعلات النووية وبنائها والحصول على العلوم المتعلقة بطاقة الصهر وعلى التقنيات الخاصة بإرسال البشر إلى الفضاء واكتساب العلوم الخاصة بتصميم الأقمار الصناعية وصناعتها وإطلاقها إلى مدارات الأرض (GEO) بمشاركة العالم الإسلامي والتعاون الدولي.



٤-٢- الكميات المطلوبة لأهم المؤشرات الكلية للعلم والتقنيات في البلاد:

المؤشر	المطلوب في عام ٢٠٢٥	التراسمات البشرية	١		
النسبة الحقيقية للمرحلة التعليمية العامة (الإبتدائية و الإعدادية)	قريب من ١٠٠٪	التراسمات البشرية ٢	١		
النسبة الحقيقية للمرحلة الثانوية	٩٥٪				
نسبة التسجيل غير الصافي في التعليم العالي (من ذوي الأعمار ١٨-٢٤)	٦٠٪				
نسبة طلاب الدراسات العليا بالنسبة لسائر الطلاب	٣٠٪				
نسبة طلاب مرحلة الدكتوراة بالنسبة لجميع الطلاب	٣/٥٪				
عدد المتخرجين من الجامعات (سنوياً)	١٢٠٠٠٠٠٠ فرد				
عدد الباحثين المتفرغين	-				
نسبة الباحثين المتفرغين الحكومي	١٠٪				
مؤسسات التعليم العالي و الأبحاث و الحوزات العلمية	٥٠٪				
المنشآت الاقتصادية-التجارية-الصناعية و المرافق العامة و غير الربحية	٤٠٪				
عدد أعضاء الهيئة التدريسية بدوام كامل من كل مليون	٢٠٠٠ فرد				
نسبة المتخصصين الإيرانيين المقيمين في الخارج على كل المتخصصين في الداخل	-				
نسبة نفوذ الثقافة الإسلامية و قيمها في البيئات الجامعية	-			الأخلاق و الإيمان	٢
نسبة التمسك بالاعتقادات الإسلامية	-				
نسبة التزام الأفراد بالأحكام الإسلامية في البيئات العلمية	-				
نسبة مراعاة الأخلاق المهنية	-				
نسبة الاعتماد على المقدره الذاتية في تنمية البلاد	-				
نسبة الالتزام بالقانون	-				
نسبة الالتزام بالثورة الإسلامية و نظام الجمهورية الإسلامية و الدستور	-				

١- إن المؤشرات التفصيلية للعلم والتقنيات متوفرة ضمن مجموعة الوثائق الداعمة للخارطة العلمية الشاملة للبلاد.

٢- بالنسبة للمؤشرات الكيفية أو المؤشرات التي لم تحدد كمياتها المطلوبة لعام ٢٠٢٥ يرجى مراجعة القسم الخامس، الفصل ٥-٢، البند (٣)
٣- سوف يجري المصادقة من قبل لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة على توزيع الكميات المتعلقة برأس المال البشري في المجالات المختلفة مع مراعاة الاحتياجات الحقيقية للبلاد. و بالطبع سيتم اقتراح الكميات المطلوبة في مضمار العلوم الإنسانية من قبل المجلس المتخصص بعملية إجراء التحولات اللازمة في العلوم الإنسانية.



٨٠٠	عدد المقالات بإزاء كل مليون شخص من عدد السكان (PPP)	دور النشر العلمية	٣
١٥	نسبة الإرجاعات في وحدة المنشورات (CPP)		
١٠	نسبة المتخرجين من الحوزات و الجامعات على عدد المقالات التي تم استخلاصها في المستخلصات الدولية		
%٤٠	نسبة عدد المقالات التي تم استخلاصها في المستخلصات الدولية على عدد أعضاء الهيئات العلمية		
-	عدد المقالات المنتشرة في المجلات الخاصة بالمؤتمرات المحلية والدولية بشكل مجزء		
-	عدد المقالات المكتوبة باللغة الفارسية التي تم نشرها في المجلات المستخلصة في المراكز الدولية المعتبرة		
-	عدد الكتب العلمية التخصصية المؤلفة و المنتشرة من خلال الجامعات و مراكز الأبحاث و دور النشر العلمية المعتبرة		
١٦٠ نشرية بمعامل تأثير أعلى من ٣	عدد المنشورات المستخلصة دولياً و بشكل معتبر		



٥٠٠٠٠	المعتبرة وطنياً	عدد الاختراعات و الاكتشافات المسجلة وطنياً و دولياً بشكل مجزء	التقنيات و التحديث	٤	
١٠٠٠٠	المعتبرة دولياً				
١٥٠٠	نسبة الخريجين الجامعيين على الاختراعات المسجلة في المراكز الدولية المعتبرة				
%١٥	نسبة الاختراعات المسجلة في المراكز الدولية المعتبرة على عدد الأعضاء الهيئات التدريسية				
-	مؤشر التحديث				
-	مؤشر الحصول على التقنيات				
-	عدد التقنيات المتطورة في البلاد ذات الترتيب العالمي (ذات الدرجة عشرين فما فوق)				
-	عدد الشركات العلمية				
-	عدد المقالات العلمية المعتبرة المؤلفة من قبل عدة مؤلفين	العمل الجماعي			٥
-	عدد الاختراعات المسجلة باسم أكثر من مخترع				
-	عدد المشاريع البحثية المنفذة من قبل أكثر من منفذ				
%٧	التعليم	حصة نفقات التعليم و الأبحاث من الناتج المحلي غير الصافي	الإستثمار و التأمين المالي	٦	
%٤	الأبحاث				
%٥٠	حصة القطاع غير الحكومي في تأمين نفقات الأبحاث				
-	نسبة مخصصات الاعتمادات البحثية في أولويات العلم و التقانة على سائر الاعتمادات البحثية للبلاد				
-	حجم العقود الاستشارية و البحثية الصناعية المبرمة مع المراكز البحثية و الجامعية				
-	حصة المخصصات الخاصة بالبحوث و التنمية من سائر النفقات الخاصة بالقطاع الصناعي				
-	حصة المخصصات بالبحوث و التنمية الصناعية في مؤسسات التعليم العالي و البحثي من سائر نفقات قطاع الصناعة				



-	عدد المقالات المشتركة مع البلاد الأخرى و خاصة البلاد الإسلامية	المشاركة الدولية	٧
-	عدد البحوث الدولية بالمشاركة		
-	عدد المضامير العلمية المؤسسة حديثاً في البلاد و لأول مرة في العالم		
-	عدد العلماء المتميزين و المؤثرين في إدارة الجامعات العلمية الدولية		
-	عدد المحاضرين المدعويين و أعضاء اللجان العلمية و التنفيذية في المؤتمرات الدولية المعتبرة		
٢٢٥٠	عدد المقالات ذات الإرجاعات الأكثر		
خمس جامعات على الأقل	عدد الجامعات و مراكز الأبحاث الحائزة على المرتبة ١٠ بالمئة من أفضل المراكز في العالم		
-	معدل استقطاب الجامعيين و المتخصصين من باقي البلاد		

-	توزيع الفروع و تناسبها مع احتياجات المناطق في البلاد	الإعداد التعليمي	٨
-	إمكانية دخول الكفايات من المناطق إلى الجامعات		
-	إمكانية الحصول على الدراسات العليا للكفايات الموجودة في المناطق المتنوعة		
٤٪	نسبة النمو السنوي للناتج المحلي غير الصافي الناتج عن العلم و التقنيات	الناتج	٩
-	نسبة انخفاض معدل البطالة بسبب تنمية العلم و التقنيات		
-	معدل نمو مؤشر التنمية الإنسانية		
أكثر من ٥٠ ٪	نسبة توليد المنتجات و الخدمات المستندة إلى العلم و التقنيات المحلية من الناتج المحلي غير الصافي للبلاد		
-	نسبة الصادرات المستندة إلى التقنيات العليا من كل الصادرات غير النفطية للبلاد (بالمئة)		
-	تصدير الخدمات التقنية و الهندسية		
٥٠٪	نسبة القيمة المضافة لإنتاج الصناعات المرافقة للتقنيات العليا و المتوسطة من كل القيمة المضافة لإنتاج البلاد		
-	نسبة مشاركة العلماء و الباحثين المحليين في اتخاذ القرارات الخاصة بالشؤون الخاصة بالعلم و التقنيات		



الفصل الثالث

أولويات العلم و التقنيات فى البلاد

١-٣ الأهداف الخاصة بوضع الأولويات و عملية دعمها:

إن استخراج الأولويات الخاصة بالعلم و التقنيات فى البلاد ضمن هذه الوثيقة الفعلية هو نتيجة تضافر توجهات تستند على أسس الأفضليات و إشباع الحاجات و الرؤى العابرة للحدود و ذات النظرة المستقبلية. و على هذا الأساس و بهدف تحقيق الأولويات سيكون نوع الدعم المقدم منوطاً بالوضع الفعلي للعلوم و التقنيات المتعلقة بها و نوع التطوير الكمي و التحول و الارتقاء الكيفي اللازم متغيراً بما يشمل نطاقاً واسعاً من أشكال الدعم على الصعيد الفكري و المالي و القانوني و الموارد البشرية و الإدارية.

قسم من التوجهات الخاصة بعمليات الدعم لأولويات العلم و التقنيات هو عبارة عن:

- توجيه أنواع التمويل من خلال الخطط الخمسية و الميزانيات السنوية و البنود و التسهيلات المالية المركزية.
- توجيه نظام التعليم لتأمين القوى النخبوية المتخصصة اللازمة و استقطابها للمجالات ذات الأولوية.
- وضع البنى اللازمة و تسيير العمليات المتعلقة بها و إصلاحها وتنظيم السياسات التحفيزية و الضوابط الخاصة بها لتحقيق النمو السريع فى المجالات ذات الأولوية و القيام بتدوينها و المصادقة عليها.

٢-٣ أولويات العلم و التقنيات فى البلاد:

وحيث إن الحصول على حالة من الاطمئنان بالنسبة لحالة النمو و الازدهار فى بعض الأولويات يستلزم نوعاً من الاهتمام و التوجيه و الدعم على مستويات الإدارة العليا للبلاد و فى نسق آخر يتحقق النمو و التطور مع دعم للإدارات فى المستويات الوسطى و تخصيص للموارد بشكل غير متمركز فإن الأولويات سوف تنظم على صعيد المستويات أ و ب و ج. إن هذا التصنيف ناظر لطريقة تخصيص الموارد و نسبتها أعم من المالية و الإنسانية منها فضلاً عن نسبة اهتمام المدراء و المسؤولين بذلك.



الأولويات أ:

في مجال التقنيات^١:

تقنيات الفضاء- تقنيات المعلومات و الاتصالات – التقنية النووية^٢ – تقنيات النانو و الميكرو – تقنيات النفط و الغاز- التقنية الحياتية^٣ – التقنيات البيئية – التقنيات الناعمة و الثقافية.

في العلوم الأساسية و التطبيقية:

الكتل الحجمية - الخلايا الجذعية و طب الجزيئات – النباتات الدوائية – إعادة التدوير و تبديل الطاقة- الطاقات الجديدة و المتجددة – التشفير و الترميز – العلوم المعرفية و السلوكية.

العلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية:

الدراسات القرآنية و الروائية – علم الكلام الإسلامي – الفقه التخصصي – الاقتصاد – علم الاجتماع- العلوم السياسية – الحقوق – علم النفس – العلوم التربوية و الإدارة المبنية على الأسس الإسلامية- الفلسفات المضافة المستندة إلى الحكمة الإسلامية – فلسفة الولاية و الإمامة – الأخلاق التطبيقية و الوظيفية الإسلامية – رسم سياسات العلم و التقانة و الثقافة و إدارتها – اللغة الفارسية كلغة للعلم.

في الصحة:

وضع السياسات الخاصة بالصحة و اقتصادياتها - علم الوقاية و الارتقاء بالصحة مع التأكيد على الأمراض ذات المعدل الأعلى و المعضلات المحلية – نماذج من أسلوب الحياة السليمة المنطبقة على التعاليم الإسلامية – الاستفادة من نماذج التغذية المحلية.

في الفن:

فلسفة الفن و حكمته – الفنون الإسلامية الإيرانية – الفنون الخاصة بالثورة الإسلامية و الدفاع المقدس- اقتصاد الفن – السينما و الأفلام – وسائل الإعلام الافتراضية مع التأكيد على الرسوم المتحركة و الألعاب الحاسوبية – العمارة و بناء المدن الإسلامية و الإيرانية – الموسيقى المحلية و التقليدية الإيرانية- الأدب و الشعر و السرد القصصي – الرسم الفني الإيراني الإسلامي – اللباس و السجاد الإيراني.

الأولويات (ب):

في مجال التقنيات:

الليزر – الفوتونات – الحساسات الحيوية - الحساسات الكيميائية – هندسة التحكم الآلي (الميكاترونك) – الأتمتة و الروبوتات - أنصاف الموصلات - بناء السفن – المواد حديثة التركيب – البوليمرات-

١. إن العلوم اللازمة لكل فئة من التقنيات تقع على نفس المستوى

٢. و من بينها التقسيم و الصهر

٣. و من بينها إدارة الماء و التراب و الهواء و تقنياتها – تخفيض معدلات تلوث الماء و التراب و الهواء – إدارة النفايات - محاربة التصحر – محاربة الجفاف و التملح.



المحافظة على المخزون الجيني و إحيائه - اكتشاف المناجم و استخراج المواد منها - التنبؤ بالزلازل و السيول و مواجهتها - الدفاع غير العامل.

في العلوم الأساسية و التطبيقية:

الجيوفيزياء - الأمن المعيشي - المعلوماتية الحيوية - العدسات - فيزياء الطاقات العليا و الذرات الأساسية - حساب المعلومات الكوانتومية - الفلك و علم الفضاء - الفيزياء النووية و السرعات - العلوم الجينية - الحسابات البرمجية و الأنظمة الضبابية - الطوبولوجيا.

في العلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية:

الأخلاق الإسلامية و الحقول الدراسية المشتركة الخاصة بها - الإلهيات - العرفان الإسلامي - الفلسفة - الدراسات الغربية النقدية - إيجاد فرص العمل و زيادة اطهارات - تاريخ الإسلام و إيران و الثورة الإسلامية - الدراسات الخاصة بالمرأة و العائلة المبتنية على الأسس الإسلامية - تاريخ العلم (مع الاهتمام بتاريخ الإسلام و إيران) - الجغرافيا السياسية.

في الصحة:

الأدوية الجديدة ذات التركيبات الحديثة - إدارة المعلومات و علم الصحة - الطب التقليدي - الأجهزة الطبية - الخلية و الجزيء - الجينات العلاجية - المنتجات الحيوية - تقنيات التغذية.

في الفن:

الدراسات النقدية للفن المعاصر الحديث - الدراسات المقارنة في الفن - الفنون التقليدية - الصناعات اليدوية - الخط - الفنون التمثيلية - أبحاث الحقول المشتركة بين الفن و باقي فروع العلم مع التأكيد على النظرة الإسلامية.

الأولويات (ج):

في مجال التقنيات:

الكاتاليزورات - الهندسة الطبية - اللدائن المعدنية - المواد المغناطيسية - الحمل و النقل عبر السكك الحديدية - أمن الحمل و النقل - عمارة المدن و السير و المرور - مواد البناء الخفيفة و المقاومة - إحياء المراتع و الغابات و استثماراتها - التقنيات المحلية.

في العلوم الأساسية و التطبيقية:

الجبر و المعادلات غير الخطية - الرياضيات المتقطعة و التركيبية - تحليل التوابع - الأنظمة الديناميكية و الاحتمالات - الرقابة و الترشيح - الرياضيات الحيوية - البلازما - الفيزياء الحيوية - فيزياء النظم المعقدة - الكيمياء الحيوية - الكيمياء الخضراء - المواد السليكونية - الجيولوجيا و نظرية التكتونية (صفحات القشرة الأرضية) - الهندسة - إنتاج و استخلاص المواد العضوية و

المعدنية - الأخطار البيئية - التغيرات الإقليمية - علم المحيطات و البحار - الاضطرابات الحيوية و غير الحيوية - الاضطرابات الحياتية و غير الحياتية - إنتاج الأنواع و الفصائل المناسبة بالنظر إلى التنوع الحيوي - تطوير النموذج الزراعي في المناطق - علم الاجتماع الحيوي.

في السلامة:

العلوم الخاصة بالحقول المشتركة بين العلوم الأساسية و العلوم السريرية - محاربة أنواع الإدمان - الأمن الغذائي - الغذاء الآمن.





الفصل الرابع

الاستراتيجيات و الإنجازات الوطنية لتطوير العلم و التقنيات في البلاد

٤-١- الاستراتيجيات الكلية لتطوير العلم و التقنيات في البلاد:

الاستراتيجية الكلية ١: إصلاح البنى والمؤسسات العلمية والتقنية والمواءمة بينها والتنسيق بين نظام التربية والتعليم في مراحل رسم السياسات والتخطيط الكلي.

الاستراتيجية الكلية ٢: الاهتمام بالعلم وجعله واحداً من الروافد الأساسية في المجتمع وإيجاد البيئة المساعدة لازدهار العلم والتقنيات وإنتاجها على أسس التعاليم الدينية من خلال الاستفادة من المرتكزات الثقافية والاجتماعية والسياسية وتطويرها وإغنائها.

الاستراتيجية الكلية ٣: توجيه عجلة العلم والتقنيات والتحديث نحو القيام بدور أكثر فاعلية في الاقتصاد.

الاستراتيجية الكلية ٤: إرساء قواعد إدارة العلم وارتكاز إدارة المجتمع على الأخلاق والعلم وعلى أساس النماذج الإيرانية والإسلامية في المؤسسات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدفاعية الأمنية.

الاستراتيجية الكلية ٥: إرساء قواعد التوجه الإسلامي نحو تعالي و الكمال وتسريع عمليات أسلمة المرافق التعليمية والبحثية.

الاستراتيجية الكلية ٦: إيجاد التحول في النظام التربوي والتعليمي وتحديثه أعم من نظام التربية والتعليم و نظام التعليم العالي ليجاري نظام التربية والتعليم الإسلامي وتحقيق الأهداف العليا للخارطة.

الاستراتيجية الكلية ٧: توجيه عملية التعليم والبحث والتقانة والتحديث نحو حل المشكلات والاستجابة للاحتياجات الحقيقية للبلاد بالالتفات إلى نوعية الإعداد و التطوير في آفاق العلم لإرساء المرجعية العلمية في ذلك.

الاستراتيجية الكلية ٨: إعداد الموارد البشرية ودعمها مع التأكيد على تربية الأفراد المتقين و المبدعين و الواثقين بأنفسهم و المبتكرين و المطورين و القادرين على إنتاج العلم و التقنيات و التطوير متناسب مع القيم الإسلامية و احتياجات المجتمع.

الاستراتيجية الكلية ٩: التعامل الفعال والمؤثر في مجال العلم والتقنيات مع البلاد الأخرى و بلاد



المنطقة و العالم الإسلامي خاصة.

الاستراتيجية الكلية ١٠: التغيير والتطوير الكمي والكيفي للعلوم الإنسانية والفنون بالاستناد إلى التعاليم الإسلامية.

الاستراتيجية الكلية ١١: توجيه عجلة العلوم والتقنيات والتطوير نحو تحقيق دور أكثر فاعلية في مجال علوم الطب والصحة.

الاستراتيجية الكلية ١٢: توجيه عجلة العلوم والتقنيات والتطوير نحو تحقيق دور أكثر فاعلية في المجالات التقنية والهندسية.

الاستراتيجية الكلية ١٣: تطوير العملية التعليمية والبحثية وتقويتها وإغنائها في مجال العلوم الأساسية.

٤-٢- الاستراتيجيات والإنجازات الوطنية بالتناسب مع الاستراتيجيات الكلية لتطوير العلوم والتقنيات في البلاد:

الاستراتيجية الكلية ١

إصلاح البنى والمؤسسات العلمية والتقنية والمواءمة بينها والتنسيق بين نظام التربية والتعليم في مراحل رسم السياسات والتخطيط الكلي.

الاستراتيجيات الوطنية:

١- رسم السياسات وتطوير أنواع التنسيق والمشاركة في القطاعات المختلفة في البلاد لإجراء الخارطة الشاملة للعلم والتقنيات.

٢- مواءمة السياسات الخاصة بتطوير الصناعات والاقتصاد في البلاد وخصوصاً الخطط الخمسية للتنمية مع السياسات الكلية لتطوير العلم والتقنيات في البلاد.

٣- تحديد الحدود الخاصة بالإدارة والملكية للمؤسسات المعنية بمجال العلم والتقنيات.

٤- تطوير نظام الملكية الفكرية في مجال العلم والتقنيات.

٥- إعادة النظر في القوانين والمقررات الخاصة بنظام العلم والتقنيات في البلاد وإصلاحها وتبسيطها وتطويرها.

٦- إصلاح عمليات الرقابة وتقييم العلم والتقنيات والتحديث الوطني والبنى الخاصة بها وتحديد المعايير الوطنية في مجالات العلم والتقنيات ضمن إطار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٧- تطوير نظام تمويل عمليات تطوير العلم والتقانة.

٨- القيام على تنظيم النظم المتخصصة المستندة إلى نسق علمي وتقني لإدارة المنشآت الاقتصادية – الاجتماعية والتأسيس لثقافة التوجه نحو المهارات ومحورية الأبحاث والابتكار العملي في نظام العلم والتقنيات والتحديث.

٩- التنسيق في رسم السياسات والتخطيط بين مرحلة التعليم العام الرسمي وتعليم المهارات والحرف والتعليم العالي بهدف استمرار الفاعليات التعليمية والتربوية.



١٠- تدوين السياسات والتخطيط المشترك للمجلس الأعلى للحوارات العلمية و المجلس الأعلى للثورة الثقافية بهدف ارتقاء التعامل بين الحوزة و الجامعة في إنتاج العلم و تطويره على ضوء التعاليم الإسلامية.

١١- التنسيق بين نظام التربية والتعليم الرسمي وغير الرسمي للبلاد وتقليل المسافات و الفواصل بينها.

الإنجازات الوطنية:

١- تحديد الأسلوب اللازم لرسم السياسات الإجرائية وتنفيذ الخارطة العلمية الشاملة و المصادقة على الخطط الوطنية و إبلاغها و الرقابة عليها و القيام بأنواع التقييم الخاص بها. (١)

٢- التنسيق بين المرافق المعنية بالعلم و الثقافة و ربط المرافق المذكورة بعجلة العلم و الثقافة. (١)

٣- تقوية القطاع الخاص في نظام العلم و الثقافة و تخفيض مسؤوليات الحكومة مع تقوية الأبعاد الرقابية لها في ذات الوقت. (٣)

٤- زيادة دور الأوقاف و الأمور الخيرية في تطوير المؤسسات و المرافق العلمية و التقنية و دعمها. (٣)

٥- تسجيل الملكية الفكرية و قياس مدى جودتها في مجال العلم و الثقافة في السلطة التنفيذية. (٤)

٦- إحداث مؤسسة خاصة بالمحاكمات المتخصصة بالشؤون العلمية و التقنية للاهتمام بالشكاوى و الدعاوى في السلطة القضائية. (٣-٤)

٧- وضع النظام الخاص بتسجيل الاختراعات التجريبية في المجالات ذات الأولوية. (٤)

٨- إصلاح النظام الداعم لثبث الاختراعات و الاكتشافات و تكميله و ترميمه و ما يشمله من المكاتب الخاصة بتنظيم و متابعة حقوق ثبت الاختراعات و الاكتشافات و المكاتب الخاصة بتحليل الاختراعات و الاكتشافات و مراكز المعلومات الخاصة بالتقنيات. (٤)

٩- دعم القوانين و المقررات الخاصة بالملكية الفكرية و تطويرها في إطار المقالات و الكتب العلمية و الرسائل الجامعية و ثبت الاختراعات و البرامج التقنية و التخصصية. (٤)

١٠- تطوير نظام المعايير العلمية و التقنية مع المحافظة على وظائف التخطيط و الرقابة الخاصة بالحكومة و تقديم الخدمات المخبرية بمشاركة القطاع الخاص و وضع معايير جديدة بمشاركة المرافق العلمية و المدنية و المؤسسات ذات الأساس العلمي. (٦)

١١- وضع نظام ناجع للرقابة و التقويم و إرساء نظم شاملة لتحديد مستويات المؤسسات العلمية و التقنية و التطويرية و جودتها مع التأكيد على حفظ حقوق المتقدمين و التعامل بشفافية و تطوير سوق العرض و الطلب و ازدهاره. (٦)

١٢- تطوير النظام التمويلي لمؤسسات التعليم العالي و البحثي و تفعيله و تسهيل نمط عمله مع المحافظة على القيم و مراعاة المعايير المرتبطة بذلك. (٧)

١٣- زيادة دور الحكومة و نصيبها في دعم الأبحاث الإستراتيجية و الأصيلة مع التأكيد على الاستفادة من نتائجها. (٧)

١٤- ترشيد الاعتمادات المالية البحثية و تسهيل الأساليب المالية بهدف تطوير الأبحاث المرتكزة على مبدأ الطلب. (٧)

١. إن الرقم المدون في نهاية كل إنجاز وطني هو الرقم الخاص بكل استراتيجية وطنية خاصة به.



- ١٥- استخدام الأساليب و الحوافز المالية المتنوعة و من بينها الإعفاءات المالية و المساعدات و القروض و الإعفاءات الجمركية و الإعفاء من الرسوم لدعم دور القطاع الخاص و المنشآت التطويرية في مجال العلم و التقنية و تقويته. (٧)
- ١٦- تطوير ميزانية الأجهزة و الشركات الحكومية و إلزامها بتأمين المصادر المالية اللازمة للأبحاث لتحقيق أهداف و مؤشرات الخارطة الشاملة. (٧)
- ١٧- دعم عملية تطوير مصادر المؤسسات المالية لنظام العلم و التقنية و القيام بتأمينها في الوقت المحدد. (٧)
- ١٨- إحداث سوق الأوراق المالية الخاص بالمؤسسات و الشركات ذات المحورية العلمية و دعم دخولها لسوق الأوراق المالية. (٧)
- ١٩- إحداث شبكة تنسيق و تعاون خاصة بالنشاطات المالية بين المؤسسات التمويلية للعلم و التقنية. (٧)
- ٢٠- تقديم التسهيلات القانونية لزيادة استثمارات القطاع غير الحكومي في تحقيق و تطوير و ارتقاء نسبة الاعتمادات المالية للقطاع غير الحكومي من الناتج المحلي غير الصافي. (٧)
- ٢١- تدوين السياسات و التخطيط المشترك و المركزي التربوي للقنوات و المؤسسات و المراكز الفاعلة في التربية لتحقيق الموازنة بينها و بين النظام الرسمي للتربية و التعليم. (١١)

الاستراتيجية الكلية (٢)

الاهتمام بالعلم و جعله واحداً من الروافد الأساسية في المجتمع و إيجاد البيئة المساعدة لازدهار العلم و التقنيات و إنتاجها على أسس التعاليم الدينية من خلال الاستفادة من المرتكزات الثقافية و الاجتماعية و السياسية و تطويرها و إغنائها.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- تقوية النظرة الدينية لموضوع العلم و التعلم و اعتبارهما فريضة فضلاً عن نشر تعاليم القرآن الكريم و المعصومين (عليهم السلام) في مجال التربية العلمية و آداب التعليم و التعلم و ترويجها.
- ٢- تطوير ثقافة المطالعة و البحث و المتابعة و تقوية روحية التساؤل و البحث عن الحقيقة و التعلم مدى الحياة على المستوى العام و استخدام المخرجات البحثية و العلمية في الحياة.
- ٣- إرساء حالة من الثقافة العامة لتقوية عملية التطوير في حقل البرمجيات و الإنتاج الوطني للعلم في المجتمع و الارتقاء بمستوى المعارف العلمية العامة ضمن الأبعاد الثقافية و السياسية و الاقتصادية المختلفة.
- ٤- رفع السوية الحرفية و المرجعية العلمية و الاجتماعية للمعلمين و الأساتذة و الباحثين و التقنيين.
- ٥- زيادة الفضاءات الخاصة بإنتاج العلم و الفكر مع دعم مراكز الفكر الحر و التنظير و المراكز الفكرية و المناظرات العلمية المستندة إلى المجادلة بالشكل الأحسن و تقبل النقد العلمي.
- ٦- الارتقاء بمستوى مشاركة العلماء و المتميزين في مجال العلم و التقنية لأداء الرسالة الاجتماعية و ترويج القيم الإسلامية و الإيرانية الأصيلة و احترامها و تأصيلها و نشر الأخلاق المهنية و الاستفادة من الإمكانيات الثقافية الغنية.

٧- الاستفادة من الطاقات الإعلامية للوصول إلى الأهداف المنشودة الخاصة بنظام العلم والتقنيات في البلاد.

الإنجازات الوطنية:

- ١- قيام المساجد بدور أكثر فاعلية لما لها من مكانة تجعلها كمرآة علمية وثقافية تروج للعلم وتنشره على المستوى العام للأفراد. (١)
- ٢- العمل على تبسيط لغة العلم لعموم الناس ووضع المصطلحات والمفردات المناسبة لها واللازمة لإرساء دعائم ثقافة الاستفادة من العلم والنتائج العلمية في الحياة اليومية. (٢)
- ٣- زيادة إمكانية الحصول على المصادر العلمية عن طريق زيادة عدد المكتبات العامة والافتراضية في المناطق المختلفة ودعم نشر هذه المصادر المتوائمة مع نظام العلم والتقانة والتطوير في البلاد. (٢)
- ٤- استخدام التقنيات العلمية والإبداعية في الأساليب والطرق التربوية والتعليمية وتدوين النصوص الدراسية الخاصة بالتربية والتعليم بهدف ترويج التفكير العلمي الإبداعي بدءاً من المستويات العمرية الدنيا. (٢)
- ٥- تقوية الدوافع المعنوية والتحفيز الاعتباري والمادي لاستقطاب النخب في المجتمع نحو مهن التعليم والأستاذة والبحث والتقنيات. (٤)
- ٦- حل المشاكل الاجتماعية والمعيشية للمعلمين والباحثين بهدف تهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاطات العلمية. (٤)
- ٧- وضع الأساليب التنفيذية وتعيين المسؤول عن تدوين الأخلاق المهنية ورسم المعايير والضوابط التعاملية في البيئات العلمية والبحثية والترويج لها والرقابة عليها. (٦)
- ٨- التأسيس لقضية الالتزام والانضباط الاجتماعي ورعاية القوانين وروحية السعي لنشر العدالة والرفاه وسلامة المجتمع بين المتعلمين وبمشاركة من المعلمين والأساتذة. (٦)
- ٩- تخصيص قسم مهم من برامج الإعلام الرسمي للموضوعات العلمية والتقنية وبلغة سهلة وبسيطة ومفهومة للجميع. (٧)
- ١٠- الإعداد للمناظرات العلمية وتقديمها في وسائل الإعلام في إطار موضوعات تخصصية في مجال العلم والتقنية ودعم مراكز الفكر الحر والتنظير والنقد والمناظرة. (٧)
- ١١- انتخاب أفضل وسيلة إعلامية على أساس نسبة اهتمامها بالعلم والتقنية وتخصيص جوائز للمهرجانات والدعم الحكومي لها. (٧)

الاستراتيجية الكلية (٣)

توجيه عجلة العلم والتقنيات والتحديث نحو القيام بدور أكثر فاعلية في الاقتصاد.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- الترويج لثقافة العمل بمحورية العلم وثقافة الإبداع العملي والارتقاء بالمقدرات العلمية وبمهارات الأفراد مع التأكيد على احتياجات المجتمع لتقبل المسؤوليات المهنية.



- ٢- زيادة دور العلم والتقنيات في رفع المقدرة على استخدامها في القطاعات الصناعية و الإنتاجية و الخدمية التخصصية و العامة و الارتقاء بسويتها.
- ٣- تسهيل عملية العرض و الطلب و تفعيل دورها ونقل العلم و التقنيات ونشرهما و تطوير البنى التحتية للمنافسة في نتائج التقنية و الخدمات و المنتجات الخاصة بها.

الإجازات الوطنية:

- ١- توضيح التعاليم الدينية بخصوص قداسة التكسب والعمل المتقن المبني على العلم و القيام بالترويج له. (١)
- ٢- تطوير الجمعيات العلمية و الشركات ذات المحورية العلمية و المؤسسات البحثية غير الحكومية و قياس مستوياتها على أساس الدور الأكثر تأثيرا لها و دعم إرجاع الأعمال لها. (١)
- ٣- تقديم الدعم لتطوير عمليات تعليم المهارات المتطورة المتنوعة بمشاركة القطاع الخاص بهدف زيادة حجم مشاركة البلاد في الأسواق الدولية. (١)
- ٤- تقديم الدعم لاستثمارات المنشآت الاقتصادية في إنتاج العلم والتقنيات و ربطها بالبعد الاقتصادي و التجاري. (٢)
- ٥- إلزام الأجهزة و المؤسسات الإجرائية بالتعرف على المكاسب العلمية والتقانية في البلاد و العمل على تطويرها و الاستخدام الأمثل لها. (٢)
- ٦- تقديم الدعم لتسويق المنتجات المتطورة عن طريق إعطاء أولوية خاصة بالمنتجات و الخدمات الداخلية في الابتعاات الحكومية و الإعلان عن المستلزمات المستقبلية و القيام بحماية ثبات و استقرار الشركات العلمية الداخلية المبدعة في المناطق الحرة بهدف زيادة حجم الصادرات و تطويرها. (٢)
- ٧- تسهيل المراحل الخاصة بتأسيس الشركات ذات المحورية العلمية ونشاطاتها أعم من أخذ الرخص اللازمة وأمور الاستيراد والتصدير والتأمين و إزالة الموانع الخاصة بإنشائها داخل المدن. (٣)
- ٨- تطوير نسق الأسواق العامة و إحداث نسق الأسواق التخصصية في المجالات ذات الأولوية في البلاد. (٣)
- ٩- القيام بتقديم الدعم لإحداث مراكز لتقديم الخدمات الداعمة (من الفكرة و حتى السوق) و المؤسسات الوسيطة الحقوقية منها و المالية و التقنية و الإدارية المتخصصة بالموضوعات العلمية و التقنية ذات الأولوية. (٣)
- ١٠- تقديم العون اللازم للشركات ذات المحورية العلمية بشأن التسويق و التصدير و خدمات ما بعد البيع لمنتجاتها من خلال تقديم الجوائز و الحوافز الخاصة بعمليات التصدير و دعم عمليات الإعلام للتسويق و تطوير الشركات التجارية و الداعمة الوسيطة. (٣)
- ١١- تدوين النسق الحقوقي و التحفيزي للجامعات و مراكز الأبحاث لبيع المنتجات و تقديم النفع للجامعات و مراكز الأبحاث و الباحثين من قبيل دعم إحداث شركات بمحورية علمية مع مشاركة مساهمة لمؤسسات التعليم العالي و البحثي. (٣)
- ١٢- دعم عملية تطوير مراكز النمو و حدائق العلم و التقنية مع التأكيد على مشاركة القطاع الخاص

فيها. (٣)

١٣- تقديم الدعم للتعامل بين الأقسام البحثية و الصناعية من خلال حماية التنظيمات الخاصة بالبحث والتقنيات الوطنية وإحداث مراكز خاصة بنقل هذه التقنيات و ربطها بالبعد الاقتصادي والتجاري واستلام هذا النوع من الخدمات و المنتجات التقنية بعد ترخيصها من قبل المؤسسات الداخلية المعتمدة. (٣)

١٤- تخصيص قسم من الاعتمادات الخاصة بالمشاريع التنموية الكبرى في البلاد لنقل هذه التقنيات وتعليمها وإلزام إدارة هذه المشاريع بتدوين الملحقات الخاصة بالتقنيات وتوثيقها بمحورية مديريات البحث والتنمية وتأسيس بنك معلومات لهذه التقنيات. (٣)

الاستراتيجية الكلية (٤)

إرساء قواعد إدارة العلم وارتكاز إدارة المجتمع على الأخلاق والعلم وعلى أساس النماذج الإيرانية والإسلامية في المؤسسات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدفاعية الأمنية.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- تطبيق العمليات الخاصة بإدارة العلم والمعلومات في المؤسسات والأجهزة المتنوعة.
- ٢- الارتباط المستمر المستطرد بين المجالات الثلاثة المشتملة على عمليات الإنتاج والتوزيع والاستخدام وتطوير العلوم و تدعيم عملية تبديل الأفكار إلى نتائج.
- ٣- تنظيم وتسهيل عملية مشاركة العلماء في نظام اتخاذ القرارات العليا في البلاد و التأسيس لثقافة البحث و التقييم و الرقابة في المستويات المختلفة لاتخاذ القرارات.
- ٤- تنظيم و تدعيم الجمعيات العلمية بهدف القيام بدور المرجعية العلمية و زيادة نسبة المشاركة باتخاذ القرارات و التنمية و الترويج للعلم و التقنيات ونشرها.
- ٥- رفع السوية الكيفية و الكمية للمؤتمرات العلمية و الاجتماعات و المجامع العلمية الداخلية المعتمدة بهدف الوصول إلى حالة المرجعية العلمية.
- ٦- الرصد و الاستشراف المستقبلي للعلم والتقنيات و التطورات و احتياجات السوق.

الإنجازات الوطنية:

- ١- تثبيت نظام إدارة العلم و تقوية الأساليب الخاصة بتبديل العلوم الضمنية إلى العلوم المبنية و نشرها و الاستفادة منها و خصوصا مع تأصيل البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. (١)
- ٢- دعم إحداث الشبكات البحثية و التقنية و تطويرها بهدف زيادة التعاملات و تسهيل عملية انتقال العلوم و نشرها. (٢)
- ٣- تدعيم نظام المعلومات العلمية و التقنية و إضفاء حالة من الانسجام و التوافقية فيه و إصلاح عمليات الإنتاج و التسجيل و التحكم و القياس و تصميم بنوك المعلومات المنسجمة الخاصة بالرسائل الجامعية و ورقات البحث و المشاريع البحثية والتقنية و المقالات و المجلات و الكتب العلمية و



الاختراعات و الاكتشافات الخاصة بالباحثين. (٢)

٤- القيام بتصنيف دور الطباعة والنشر العلمية و السعي لتطويرها وتقوية مواقع علوم العالم الإسلامي (ISC). (٢)

٥- وضع الآليات اللازمة لرفد العمليات الخاصة بتدوين السياسات و أنواع التخطيط و أشكال اتخاذ القرارات الكلية في البلاد بالأبحاث المؤيدة من المرجعيات العلمية من قبيل المجامع العلمية و المؤسسات و مراكز الفكر و الاتحادات العلمية المعنية. (٣)

٦- إصلاح القرارات الخاصة بتفويض المشاريع الخاصة بالدراسات و الأبحاث و التقنيات الوطنية في سياق إعطاء الأولويات للمؤسسات الداخلية المتخصصة بالأبحاث والتقنيات. (٣)

٧- إعطاء الأولوية لنسب المساهمة في التخطيط الوطني ونسب التأثير في تطوير العلم والتقنيات و الازدياد الكمي والكيفي للبرامج الإعلانية في مجال العلم والتقنيات في سياق المؤشرات التقييمية و القيام على تصنيف التنظيمات والجمعيات الشعبية. (٤)

٨- تقديم الدعم اللازم لإقامة المؤتمرات التخصصية من خلال الاتحادات و الجمعيات العلمية و خاصة في المجالات ذات الأولوية و تسهيل عملية تفويض المنشورات العلمية و التخصصية الخاصة بها. (٤)

٩- إعطاء التسهيلات اللازمة لحضور العلماء في المؤتمرات الداخلية والدولية في المجالات ذات الأولوية و تشجيعهم على ذلك. (٥)

١٠- إحداث مؤسسات لرصد العلم والتقنيات ومتابعة أمورها في النطاقات ذات الأولوية وبمشاركة الجمعيات العلمية والمراكز الجامعية والمؤسسات غير الحكومية. (٦)

الاستراتيجية الكلية (٥)

إرساء قواعد التوجه الإسلامي نحو التعالي و الكمال وتسريع عمليات أسلمة المرافق التعليمية والبحثية.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- التأسيس للنظرة الإسلامية في الخطط الدراسية والنصوص التعليمية.
- ٢- تطوير فضاءات التعامل الفكري لعلماء العلوم الدينية مع جميع العلوم.
- ٣- التعاطي المؤثر والبناء للمرافق العلمية والحوزوية والجامعية بهدف التأصيل للرؤية الإسلامية للعلم وإعادة بناء الحضارة الإسلامية الحديثة.
- ٤- رفع سوية الإدراك والاعتقاد والسلوك الإسلامي لدى النشطاء والمؤسسات الخاصة بالعلم والتقنيات و أسلمة الرموز في المؤسسات التعليمية والبحثية.

الإنجازات الوطنية:

- ١- إعادة النظر في الخطط الدراسية والمحتويات التعليمية بالاستناد إلى الأسس الإسلامية والقيمية النظرية. (١)
- ٢- تقديم الدعم لأبحاث و إنتاج المحتويات و المضامين الدراسية و تدوين البرامج التعليمية وإظهار

مدى العلاقة القائمة بين العلوم الطبيعية والعلوم الجديدة ضمن التعاليم الدينية والنظرة التوحيدية.
(١)

٣- تقديم الدعم للأبحاث والدراسات لتحديد الرؤى غير الإسلامية من قبيل الأومانية و العلمانية في النصوص الدراسية و القيام بإصلاحها على أسس التعاليم الإسلامية. (١)

٤- تدوين تاريخ العلوم الطبيعية والرياضية في عصر الحضارة الإسلامية والتعريف بالعلماء المسلمين و مؤلفاتهم في الفروع الآنف الذكر. (١)

٥- الارتقاء بسوية التعاون المنظم بين الحوزات العلمية والجامعات والتربية والتعليم في سياق عملية التخطيط الدراسي وتأليف الكتب الدراسية بهدف تأصيل التعاليم الدينية و تقوية الأبعاد التربوية. (١)

٦- تقديم الدعم لإقامة الاجتماعات وتبادل الأفكار المشتركة بين العلماء المتخصصين بالعلوم الإنسانية والعلوم الأساسية والطبيعية مع العلماء المتخصصين بالعلوم الدينية لدراسة التحديات القائمة في مجال العلم والدين. (٢)

٧- تقديم الدعم لشكيل الشبكات العلمية و مؤسسات الدراسات الدينية في المجالات المختلفة للعلوم و خاصة العلوم الإنسانية. (٢)

٨- تقديم الدعم لإحداث مراكز الأبحاث بحضور الباحثين من الحوزة والجامعات في مجال الدين والعلم. (٣)

٩- دعم الحضور المؤثر والمنظم لمدرسي الحوزة في الجامعات و أساتذة الجامعات في الحوزات العلمية بهدف الاستفادة من التجارب المتبادلة و تقوية أسس التعامل الفكري. (٣)

١٠- إعداد البرامج الإعلامية الهادفة بهدف الارتقاء بسوية العلم والمعرفة الدينية و السياسية والاجتماعية وثقافة العفاف لدى النشطاء في مجالات العلم والتقانة و بالتطابق مع قيم الثورة الإسلامية وبالتناسب مع فروعهم التخصصية والتجارب الخاصة بهم. (٤)

١١- إيجاد الأساليب اللازمة لتوعمه النشاطات التعليمية والبحثية لأعضاء الهيئات التدريسية مع الدور التربوي والأخلاقي لهم في المراكز التعليمية العليا و مراكز الأبحاث. (٤)

١٢- وضع الضوابط المناسبة لتنظيم النشاطات السياسية و الثقافية للجامعيين و أعضاء الهيئات التدريسية بهدف الارتقاء المعرفي و التفكير الديني لديهم. (٤)

١٣- رعاية خصوصيات العمارة الإسلامية والوطنية في رسم فضاءات البناء الخاصة بالمرافق و المؤسسات التعليمية والبحثية. (٤)

الاستراتيجية الكلية (٦)

إيجاد التحول في النظام التربوي والتعليمي وتحديثه أعم من نظام التربية والتعليم و نظام التعليم العالي ليجاري نظام التربية والتعليم الإسلامي وتحقيق الأهداف العليا للخارطة.

الاستراتيجيات الوطنية:

١- ترشيد الدعم المالي والاستثمارات والنفقات الحكومية في التعليم العالي ضمن سياق زيادة الأداء الأمثل والتجاوب مع المعطيات ومراعاة المادة الثلاثين في الدستور.

٢- رفع سوية الانسجام في عملية وضع السياسات و الرقابة و قياس الجودة و التنسيق فيما بينها ضمن



نظام التعليم العالي للبلاد.

٣- تقديم نموذج لنشر عملية التعليم العالي في البلاد بالتناسب مع المجالات ذات الأولوية للعلم والتقنيات ونوع المؤسسات والأوضاع الإقليمية واحتياجات المجتمع و توظيف المتخرجين استناداً على خارطة العلمية الشاملة للبلاد.

٤- الاستفادة المثلى من مؤسسات التعليم العالي و المراكز البحثية في إطار نظام التربية و التعليم الإسلامي و الارتقاء بذلك.

٥- زيادة نسبة تمتع الجميع بالتعلم.

٦- تقوية البنية المالية لنظام التربية والتعليم و تطويرها والاستفادة المثلى منها.

٧- إيجاد التحول في الرؤى و الأساليب و المحتويات الدراسية استناداً إلى الرؤية الكونية والتربوية والتعاليم الإسلامية بهدف الارتقاء بالمقدرات لدى الطلاب و الجامعيين وتقوية التفكير المنطقي والمبدع لديهم بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية في المجالات الفردية والعائلية والاجتماعية.

٨- رفع سوية القدرة على إدارة الموارد البشرية والارتقاء بالكفاءات العلمية والمهنية والمنزلة الاجتماعية والمستوى المعيشي للمعلمين.

٩- إصلاح و تقوية أساليب إدارة المدارس بهدف رفع سويتها.

١٠- الارتقاء بدور العائلة ومكانتها في التربية والتعليم.

الإنجازات الوطنية:

١- تدوين مشروع شامل لتطوير هادف للاستثمارات الحكومية في التعليم العالي بهدف زيادة الشفافية في النفقات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي و زيادة نجاعتها. (١)

٢- زيادة حالة الاستقلالية في الأمور الإدارية والمصادر المالية والدخل والنفقات في مؤسسات التعليم العالي والبحثي من خلال زيادة الصلاحيات والإحساس بالمسؤولية لدى هيئة أمنائها. (١)

٣- تدعيم نظام المنح الدراسية للطلاب الأكفاء بهدف الارتقاء بنظام التعليم العالي للبلاد. (١)

٤- توجيه المصادر المالية التعليمية والبحثية وميزانياتها نحو الاحتياجات والمهام الوطنية. (١)

٥- إصلاح نظام التخطيط التعليمي والبحثي وتدوينه على أساس الأصول الإسلامية مع الاهتمام بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع والمرافق المعنية في البلاد. (٢)

٦- تثبيت نظام تحديد مستويات الطلاب وقبولهم في التعليم العالي للبلاد بهدف التنسيق و المواءمة بين المستويات الخاصة بوضع السياسات والرقابة عليها وتنفيذها. (٢)

٧- دعم مشاركة الأفراد والمؤسسات العامة و غير الحكومية وكذلك نشر ثقافة الوقف في مجال التعليم العالي مع المحافظة على أساليب وضع السياسات و الرقابة عليها من قبل الحكومة. (٢)

٨- نشر ثقافة البحث والإبداع في التعليم العالي وإقامة نسق من التعامل الفعال مع المؤسسات و المراكز الاقتصادية و الاجتماعية في أنواع التخطيط التعليمي. (٢)

٩- إحداث المنظمة الوطنية للتقييم و قياس المعايير و ضمان الجودة في نظام التعليم العالي بإشراف المجلس الأعلى للثورة الثقافية. (٢)

١٠- تشديد الرقابة وإعمال السياسات التعليمية و البحثية للبلاد في الجامعات و خاصة الجامعات غير



الحكومية. (٢)

- ١١- تطوير وتنمية المراكز العلمية ومنها المراكز المشتركة بين الحوزة والجامعة بهدف القيام بالنشاطات العلمية الوظيفية الخاصة بالمجالات المهمة. (٢)
- ١٢- توكيل المهمات الخاصة ببعض المراكز الجامعية والبحثية الممتازة وتدعيم الدورات الخاصة بمراحل ما بعد الدكتوراة بهدف توسيع نطاق العلم و حدوده و إحراز الرتب و المستويات العليا ضمن الترتيب العالمي. (٢)
- ١٣- توجيه الجامعات المتميزة في البلاد نحو تركيز اهتمامها بشكل أكبر باتجاه مراحل الدراسات العليا. (٣)
- ١٤- الرصد الدائم للإمكانات البيئية والأوضاع الاجتماعية و تنظيم إمكانات الجامعات في المراحل و المجالات العلمية المتنوعة بالتناسب مع مرتبتها العلمية و احتياجاتها الفعلية و المستقبلية على أساس الأصول و الملاحظات الإعدادية. (٣)
- ١٥- الارتقاء بدور النساء والرجال في العائلة والمجتمع الإسلامي مع إصلاح أساليب الاستقطاب و التوجيه الدراسي للطلاب الجامعيين. (٣)
- ١٦- تخصيص المصادر المالية للمؤسسات التعليمية و البحثية مع ملاحظة أسس اللامركزية و تفويض المهمات في المجالات اللازمة في كل منطقة من مناطق البلاد. (٣)
- ١٧- تقديم الدعم لإحداث المؤسسات التعليمية غير الحكومية و تطويرها على أساس الأهداف و القيم الخاصة بالخارطة العلمية الشاملة للبلاد. (٣)
- ١٨- وضع الأساليب التحفيزية لتطوير المنافسة السليمة في النشاطات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي و البحثي. (٤)
- ١٩- الترويج للعملية التعليمية ذات المحورية البحثية و الاهتمام بمحورية المشكلات البحثية. (٤)
- ٢٠- تقديم الدعم لاستخدام التقنيات والأساليب التعليمية الجديدة في التعليم العالي. (٤)
- ٢١- إعادة تعريف نظام ارتقاء أعضاء الهيئات التدريسية والباحثين على أساس الضوابط الكيفية وأهداف الخارطة العلمية الشاملة للبلاد و قيمها. (٤)
- ٢٢- وضع الأساليب التحفيزية المناسبة والاستفادة منها لاستقطاب أعضاء الهيئات التدريسية الملتزمين و النخب. (٤)
- ٢٣- تسهيل عملية أخذ الرخص ونشاط المؤسسات البحثية غير الحكومية وإحداث نظام التصنيف و الإرتقاء العلمي للباحثين. (٤)
- ٢٤- تصميم الأساليب المناسبة لتفرغ أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات بشكل دائم مع التأكيد على زيادة التعامل العلمي بين الأساتذة والجامعيين خارج قاعات المحاضرات. (٤)
- ٢٥- تطوير النظام التعليمي الإلكتروني (الافتراضي) والبنى التحتية لتقنية المعلومات و الاتصالات في مجال التعليم العالي والتربية والتعليم. (٥)
- ٢٦- زيادة حصة التعليم العام من الميزانية الحكومية وتطبيق ذلك بشكل عملي. (٦)
- ٢٧- تقوية المشاركة العامة في التربية والتعليم مع المحافظة على الأساليب المتبعة من قبل النظام في وضع السياسات و الرقابة عليها من خلال تسهيل عمليات بناء المدارس غير الحكومية ودعم

الخارطة
العلمية الشاملة
للبلاد



- النشاطات التعليمية وتحفيز الواقفين والخيرين وزيادة عدد المدارس المتميزة. (٦)
- ٢٨- حماية المؤسسات غير الحكومية لتأليف النصوص الدراسية و إنتاج التجهيزات الخاصة بها و المستلزمات المساعدة لذلك. (٦)
- ٢٩- وضع نظام خاص بتصنيف المدارس ومؤسسات التربية والتعليم بهدف جعل الأداء أكثر شفافية و الارتقاء بالجودة و تقوية دوافع المنافسة. (٦)
- ٣٠- وضع أسس نظام قياس الأداء والتقييم وضمان الجودة في العملية التربوية و التعليمية الرسمية و العامة للبلاد. (٦)
- ٣١- وضع الأساليب الخاصة بقياس مقدرات الطلاب والمعلمين وأداء المدارس مع الحفاظ على استقلالية المؤسسات المجرية للعملية التعليمية. (٦)
- ٣٢- الرصد الدائم للأوضاع البيئية بهدف الاستجابة المستمرة و الفاعلة للعملية التربوية و التعليمية بالنسبة للاحتياجات التعليمية الفعلية و المستقبلية. (٧)
- ٣٣- إعداد الطلاب و زيادة مقدراتهم في المجالات الدينية والعائلية والحيوية والجسدية والفنية والحرفية والعلمية والتقنية للدخول إلى مجالات الحياة المتنوعة و المجتمع و الحد من التوجه الخالص لمرحلة التعليم العام نحو التعليم العالي النظري فحسب. (٧)
- ٣٤- إعادة النظر في المواد والأساليب التربوية والتعليمية وإعادة إنتاجها بهدف تأصيل التربية الإسلامية و الحياة الدينية و الاعتقاد و الالتزام بقيم الثورة الإسلامية لدى الطلاب و الجامعيين وتعريفهم بالثقافة الإسلامية و حضارتها. (٧)
- ٣٥- إعادة النظر في المواد والأساليب التعليمية مع التركيز على إصلاح الرؤى و المهارات إلى جانب تقديم المعلومات و العلم اللازم بهدف إيصال المفاهيم العلمية الأساسية و تحبيب الطلاب بالعلم و بث روحية الاعتماد على الذات و زيادة المقدرات لديهم. (٧)
- ٣٦- الارتقاء بمكانة الروضات و الحضانات و التعليم ما قبل الابتدائي في نظام التربية و التعليم بهدف تنمية الإبداعات و المهارات اللازمة و روح البحث. (٧)
- ٣٧- وضع الأساليب اللازمة لتطوير الإبداعات الفنية العلمية و المهارات و تحفيز الفكر المنطقي و العقلاني و روح البحث لدى الطلاب. (٧)
- ٣٨- تطوير العملية الهادفة إلى تعليم المهارات و دعمها من خلال المركزية في وضع السياسات و الرقابة عليها مع تقوية عملية إشراك القطاعات غير الحكومية. (٧)
- ٣٩- توجيه الكتب و المنشورات و مواقع الشبكة العنكبوتية و المدونات التعليمية و تقديم العون في سياق عملية التربية و التعليم الإسلامية و الأهداف المحددة في نظام التربية و التعليم. (٧)
- ٤٠- رفع مكانة فروع العلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية في نظام التربية و التعليم و توجيه النخب نحو الدراسة في هذه المجالات من خلال الارتقاء الكيفي بالمواد و الأساليب التعليمية. (٧)
- ٤١- زيادة جاذبية التعليم القرآني و تطويره و إصلاح الأساليب الخاصة بالتعليم الديني و اللغة العربية. (٧)
- ٤٢- تقوية نظام البحث عن الكفايات و الاستشارات و التوجيه الدراسي في التعليم العام و إعادة النظر

- في المواد والأساليب التعليمية و البحثية وإعادة إنتاجها بهدف تحقيق الدور اللائق بالرجل و المرأة في المجتمع الإسلامي. (٧)
- ٤٣- زيادة نسبة التفاعل بين المساجد و المدارس بهدف الارتقاء بدورهما في التربية الدينية ضمن المناطق. (٧)
- ٤٤- تثبيت نظام الصلاحية المهنية للمعلمين بهدف القيام بتصنيف المهن والأعمال. (٨)
- ٤٥- تثبيت نظام انتقاء الأكفيااء (تشغيل الكفايات) و تصميم الأساليب اللازمة لأجل قبول المسؤوليات والاستجابة لذلك في مديريات التربية و التعليم. (٨)
- ٤٦- التخطيط لانتقاء الموارد البشرية الملتزمة و المتخصصة و استقطابها لمهنة التعليم و الارتقاء المستمر بمستوى الرؤى و المهارات و العلوم لديها. (٨)
- ٤٧- تصميم نظام شامل لإعداد المعلمين و تثبيته. (٨)
- ٤٨- الارتقاء بالمستوى المعيشي للمعلمين وبمكانياتهم الاجتماعية و بمقدراتهم العلمية و العملية و وضع الأساليب اللازمة للتركيز على التدريس و تخصيص قسم من الساعات العملية للمعلمين للبحث و المطالعة. (٨)
- ٤٩- زيادة الصلاحيات الخاصة بإدارة المدارس و تسلم مسؤولياتها ضمن إطار التخطيط و التقييم المستمر من قبل التربية و التعليم. (٩)
- ٥٠- زيادة التعاون بين أولياء الطلاب و المدارس و القيام بتعليم العائلات. (٩)
- ٥١- وضع خطة شاملة لتفعيل دور العائلات و مشاركتهم في المؤسسات التربوية و التعليمية. (١٠)

الاستراتيجية الكلية (٧)

توجيه عملية التعليم و البحث و التقانة و التحديث نحو حل المشكلات و الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للبلاد بالالتفات إلى نوعية الإعداد و التطوير في آفاق العلم لإرساء المرجعية العلمية في ذلك.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- تحسين نظام إدارة البحوث في البلاد.
- ٢- وضع السياسات و التخطيط المستمر و الفعال في مجال العلم و التقنيات على أساس تأمين مستلزمات المجتمع و احتياجاته و التحولات العالمية و الوصول إلى المرجعية العلمية للبلاد.
- ٣- وضع السياسات و التخطيط في مجال العلوم و التقنيات الدفاعية و الأمنية مع مراعاة السياسات المصادق عليها من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي.
- ٤- تطوير البنى التحتية و الإمكانات و التجهيزات و موازنتها بالتناسب مع السياسات و الاستراتيجيات المتطورة للعلم و التقنية و التحديث.
- ٥- الارتقاء بمستوى المؤشرات للاستخدام الأمثل في نظام العلم و التقنية و التحديث في البلاد.
- ٦- تحسين عملية التحكيم العلمي بهدف الارتقاء الكيفي بالمجلات و المنشورات العلمية.



الإجازات الوطنية:

- ١- تقييم المؤسسات البحثية و القيام بتصنيفها و تحديد المكانة المؤسساتية المناسبة لها بين الوزارات والأجهزة العلمية والصناعية والتنفيذية وجعل مهماتها أكثر شفافية. (١)
- ٢- الارتقاء الناجح بالمراكز البحثية المرتبطة بالأجهزة التنفيذية مع التركيز على حل المشكلات وتلبية احتياجاتها و تخفيض حجم النشاطات البحثية التي يمكن تنفيذها في سائر المراكز البحثية و الجامعية. (١)
- ٣- وضع الأساليب الخاصة بارتقاء الباحثين في المراكز البحثية المرتبطة بالأجهزة التنفيذية لتشجيع البحوث التنموية والتطبيقية. (١)
- ٤- إلزام الأجهزة التنفيذية بإعداد وثائق التحول الاستراتيجي في العلم والتقنية ضمن مجالها. (٢)
- ٥- رفع سوية التعليم والبحث والتقنية في المجالات العلمية والتقنية ذات الأولوية و توجيه المصادر المالية و الاعتمادات الحكومية و العامة لمصلحتها. (٢)
- ٦- تقديم الدعم اللازم لتطوير العلوم والتقنيات في الحقول المشتركة. (٢)
- ٧- ملاحظة نسبة تلبية احتياجات المجتمع في مؤشرات تصنيف المراكز البحثية و الجامعية ونظام التحفيز للباحثين والتقنيين. (٢)
- ٨- تقديم الدعم لشتى مجالات العلم والتقنيات التي تعتبر ضرورية للحفاظ على استقلال البلاد وتلبية الاحتياجات الأولية للمجتمع التي تشتمل على الثقافة و الصحة و الغذاء و السكن و التوظيف و الزواج. (٢)
- ٩- تقديم الدعم الخاص للمراكز الجامعية والبحثية المرتبطة في سياق تحقق المرجعية العلمية. (٢)
- ١٠- تطوير الآليات الضامنة لتمتع المجتمع بمقدرات و كفايات أصحاب المهارات والخبرة ممن لا يحملون الشهادات. (٢)
- ١١- إعادة تعريف مكانة المجامع العلمية و المؤسسات التعليمية و البحثية و رسالتها في تحليل التيارات العلمية في البلاد و تقديم الاقتراحات اللازمة لبطء حدود العلم و التنظير. (٢)
- ١٢- إحداث مؤسسة خاصة بالتنسيق للقيام بالتخطيط التنفيذي و إعطاء الأولوية في مجال العلوم والتقنيات الدفاعية و الأمنية بمشاركة ممثلين عن الأجهزة المعنية (ومراعاة السياسات المصادق عليها من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي). (٣)
- ١٣- تدوين الوثائق و وضع النماذج المتطورة للعلم والتقنيات في المجالات الدفاعية و الأمنية. (٣)
- ١٤- تقديم الدعم لعملية إحداث المخابر الوطنية و مراكز الخدمات التخصصية في المجالات ذات الأولوية و تطويرها. (٤)
- ١٥- تقديم الدعم لعمليات إحداث الشبكات المخبرية و التخصصية في المجالات ذات الأولوية و تطويرها فضلاً عن وضع الآليات التحفيزية المناسبة للمشاركة التطوعية في الشبكة. (٤)
- ١٦- وضع مؤشرات قياس أداء النظام العلمي و التقني و الرقابي. (٥)
- ١٧- تدعيم عملية تقديم الجوائز الوطنية للارتقاء بالأداء و تطويره في المؤسسات العلمية و التقنية و التحديثية. (٥)
- ١٨- تدعيم آليات التحفيز المعنوي و الاعتباري و المادي بهدف الارتقاء الكيفي بالتحكيم العلمي. (٦)



١٩- وضع الآليات اللازمة لتصنيف الحكام و وضع المعايير اللازمة لذلك و القيام بتعليم الأساليب الخاصة بالتحكيم العلمي.

الاستراتيجية الكلية (٨)

إعداد الموارد البشرية و دعمها مع التأكيد على تربية الأفراد المتقين و المبدعين و الواثقين بأنفسهم و المبتكرين و المطورين و القادرين على إنتاج العلم و التقنيات و التطوير متناسب مع القيم الإسلامية و احتياجات المجتمع.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- الارتقاء بنظام الاستشارات و البحث عن الكفايات و التوجيه الدراسي في البلاد.
- ٢- تنشيط الهرم الإداري المشتمل على الموارد البشرية الخاص بالنظام بهدف تحقيق الخطط المرتبطة بنمو المؤسسات التعليمية و البحثية و تطويرها.
- ٣- تطوير النظام الخاص باختيار الأكفاء بما يحقق إمكانية وضع الأفراد في أماكنهم المناسبة ضمن الإدارات المسؤولة عن العلم والتقنيات.
- ٤- رفع سوية التعامل العلمي و البحثي بين الباحثين و أعضاء الهيئة التدريسية و الجامعيين و طلاب العلوم الدينية في المجالات الخاصة بالعلوم و التقنيات المتنوعة.
- ٥- زيادة كفاية الموارد البشرية في المؤسسات العلمية و البحثية أعم من أعضاء الهيئات التدريسية و طلاب الدراسات العليا و تقوية روح السعي الجهادي و توسيع التعامل بين المعلمين و المتعلمين.
- ٦- الاستفادة المثلى و بالحد الأعلى من إمكانيات و تجارب النخب و العلماء و أعضاء الهيئات التدريسية و المدراء و المتخصصين و العاملين و المتقاعدين الحكوميين و غير الحكوميين و من القطاع الخاص في العملية التعليمية و البحثية.

الإنجازات الوطنية:

- ١- تصميم نظام شامل للاستشارات و البحث عن الكفايات و التوجيه و تثبيته بهدف إرشاد الطلاب و الجامعيين إلى الفروع العلمية بما يتناسب مع أولويات البلاد و على أساس الكفايات و الرغبات و المقدرات لديهم مع رعاية أولويات البلاد. (١)
- ٢- زيادة إمكانية استقطاب الموارد البشرية المتخصصة في البلاد و استخدامها في المراكز الحكومية و غير الحكومية. (٢)
- ٣- إعادة تعريف نظام تعيين الأفراد و ترفقي مدراء المؤسسات التعليمية و البحثية و الأساتذة و الباحثين على أسس المعايير الكيفية و تقوية نظام انتقاء الأكفاء في المؤسسات التعليمية و البحثية. (٢-٣)
- ٤- تقديم الدعم للفرغ التام لأعضاء الهيئة التدريسية مع تأمين نفقاتهم الرفاهية و لنشاطات طلاب دراسات مرحلة الدكتوراة للفرغ التام مع تأمين نفقاتهم الدراسية و المعيشية تحت إشراف أساتذتهم. (٥)

الضارطة
العلمية السامية
للبلاد

- ٥- تخصيص اعتبارات مالية لأبحاث طلاب الدراسات العليا لأجل دعم رسائلهم و نشاطاتهم البحثية بإشراف أساتذتهم. (٥)
- ٦- تطوير المهارات البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية والدارسين والمحققين والباحثين والحصول على جميع مصادر المعلومات. (٥)
- ٧- إقامة برامج تربوية وثقافية ضمن المستويات المتنوعة في سياق تحقيق أهداف الثورة الإسلامية العظيمة. (٥)
- ٨- تصميم آليات للتعاون بتفرغ جزئي مع النخب والعلماء وأعضاء الهيئة التدريسية والمدراء والمتخصصين العاملين والمتقاعدين الحكوميين وغير الحكوميين في المؤسسات العلمية والبحثية. (٦)

الاستراتيجية الكلية (٩)

التعامل الفعال والمؤثر في مجال العلم والتقنيات مع البلاد الأخرى و بلاد المنطقة و العالم الإسلامي خاصة.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- تطوير اللغة الفارسية كواحدة من اللغات العلمية على مستوى العالم.
- ٢- تطوير و تقوية شبكات العلاقات الوطنية و الخارجية للعلماء و الباحثين و التعاون الدولي مع أولوية التعاون مع البلاد الإسلامية و البلاد الناطقة باللغة الفارسية.
- ٣- إصلاح آليات التوظيف و قوانينها و الارتباط بالباحثين و تخصيص الحوافز و المنح الدراسية و الفرص البحثية و المخصصات البحثية لزيادة التعاون الدولي بين الباحثين.
- ٤- التعاون النشط مع العالم الإسلامي و إيفاء الدور الريادي في إنتاج المعرفة العلمية اللازمة للحضارة الإسلامية الحديثة.
- ٥- التخطيط للحيازة على المرتبة الأولى في العلم و التقنيات في المنطقة و العالم الإسلامي.

الإنجازات الوطنية:

- ١- زيادة عدد المقبولين من الطلاب الأجانب بهدف نشر اللغة الفارسية و الإعداد للمرجعية العلمية للبلاد مع إعطاء الأولوية للبلاد الإسلامية و بلاد الجوار. (١)
- ٢- ترقية آلية وضع المفردات المعادلة للمصطلحات العلمية الأجنبية في جميع الفروع و التأكيد على كتابة المقالات العلمية - التخصصية باللغة الفارسية السلسة. (١)
- ٣- تطوير و إبداع الأساليب السهلة و السريعة لتعليم اللغة الفارسية. (١)
- ٤- تقديم الدعم لتأسيس أقسام اللغة الفارسية في جامعات العالم المتنوعة. (١)
- ٥- القيام بعمليات إصلاحية في أساليب تعليم اللغات و خاصة اللغة العربية و الانجليزية ضمن المراحل التعليمية العامة. (٢)
- ٦- تأسيس الممثلات العلمية و التقنية في سفارات الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن المجالات ذات الأولوية و القيام على تطويرها بهدف نقل هذه المكاسب و التجارب العالمية في التقنيات المتطورة



- و تصدير مكاسب الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال التقنيات إلى جميع البلاد. (٢)
- ٧- التعاون الدولي وإيلاء بلاد العالم الإسلامي الأولوية بالنظر إلى المزايا النسبية و المصادر الخاصة بكل بلد. (٢)
- ٨- إحداث شبكات بحثية داخل وخارج البلاد لنشر و تبادل العلم و التقنيات بما يتناسب مع الأولويات الوطنية و الاستفادة من الفرص العالمية. (٢)
- ٩- إحداث مراكز أبحاث دولية بهدف تطوير التعاون الدولي و لا سيما مع بلاد العالم الإسلامي. (٢)
- ١٠- التأكيد على إقامة المؤتمرات المناطقية و الدولية و ترجمة الكتب الإيرانية - الإسلامية إلى لغات المنطقة و العالم المتنوعة. (٢)
- ١١- تقوية روافد المعلومات المفيدة في مجال العلم و الثقافة و تطوير الأنشطة الخاصة بالمراكز العلمية و المؤسسات البحثية في البلاد على المستوى الدولي مع إعطاء الأولوية لبلاد العالم الإسلامي. (٢)
- ١٢- تطوير التعامل و العلاقات الدولية في مجال العلم و الثقافة بين المنظمات و الجامعات و العلماء و المتخصصين و إقامة عدد أكبر من الجلسات العلمية المشتركة. (٢)
- ١٣- دعم المشاريع البحثية و التقنية الدولية ذات التمويل المشترك و تسهيل عمليات التعاون مع المؤسسات التقنية الأجنبية و زيادة التعاملات التقنية مع الدول المالكة للتقنيات المتطورة بأساليب مثل المشاركة في الائتلافات التجارية مع مراعاة سياسات النظام. (٢)
- ١٤- إعداد الأرضية اللازمة لمشاركة العلماء الإيرانيين في الجامعات و المراكز الأفضل عالمياً و الاستفادة من العلماء المعروفين عالمياً في إيران لتبادل الآراء و النظريات و التعريف بالظواهر العلمية الجديدة مع إيلاء الأولوية لبلاد العالم الإسلامي . (٢)
- ١٥- تبديل ظاهرة خروج النخب إلى فرصة إمكانية نشر رؤية الثورة الإسلامية و منطقتها في سائر أنحاء العالم. (٢)
- ١٦- وضع آليات الدعم و إعطاء المنح الدراسية و الفرص الدراسية و البحثية لزيادة التعامل الدولي للجامعات و حضورها في الجامعات و الشبكات العلمية و الدولية. (٣)
- ١٧- التطوير المنهجي لعمليات التعاون بين جامعات البلاد و الجامعات العالمية الكبرى و الاعتبار و تدعيم هذا الأمر و خاصة مع جامعات العالم الإسلامي مع إيلاء الأولوية لمراحل الدراسات العليا و القيام بالأبحاث المشتركة. (٣)
- ١٨- إصلاح القوانين و الضوابط المتعلقة بنقل التقنيات إلى البلاد و إحداث المؤسسات الخاصة بنقلها و تطويرها و تفعيل حركة التقنيات من الخارج إلى الداخل و بالعكس. (٣)
- ١٩- دعم الدراسات اللازمة لمعرفة الاحتياجات العلمية و البحثية للعالم الإسلامي و بلاد المنطقة و أسلوب تقويتها. (٤)
- ٢٠- ترجمة المصادر العلمية الإيرانية - الإسلامية و إرسال الكتب الفارسية المرجعية المشتملة على النتاجات العلمية و رؤى علماء البلاد إلى المراكز و المكتبات العالمية المعتبرة. (٤)
- ٢١- الاستفادة من الإمكانيات العالمية و المقدرات الوطنية لتطوير المجالات المتعلقة بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإعلاء من شأنها استناداً إلى رؤية الإسلام و قيمه. (٤)

- ٢٢- المساهمة الفاعلة في تنظيم المعايير و أهداف نظام قياس الجودة و تصنيف مراكز التعليم العالي في المنطقة و العالم الإسلامي. (٤)
- ٢٣- تقوية و تطوير التعاون الملهم والمؤثر مع جامعات بلاد العالم الإسلامي والاستفادة من إمكانيات جامعات البلاد المتقدمة في العلم و التقانة من خلال تبادل الأساتذة و الطلاب وإجراء دورات تعليمية مشتركة في الفروع ذات الأولوية. (٤)
- ٢٤- استقدام المساهمات المؤثرة للمتخصصين و الباحثين الإيرانيين وغير الإيرانيين المقيمين خارج البلاد. (٥)
- ٢٥- تقديم الدعم الكافي لعرض المقالات العلمية المعتبرة في النطاقات الدولية و تسجيل الاختراعات و الاكتشافات. (٥)

الاستراتيجية الكلية (١٠)

التغيير والتطوير الكمي والكيفي للعلوم الإنسانية والفنون بالاستناد إلى التعاليم الإسلامية.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- التطوير الهادف للعلوم الإنسانية على أساس الفطرة الإلهية للبشر و المعارف الإسلامية و تحسين العملية التعليمية و البحثية الخاصة بها.
- ٢- تقوية التعامل المؤثر بين الحوزة و الجامعة بهدف توليد العلوم الإنسانية و الفنون.
- ٣- ترويج العملية النقدية و المناظرات و تأصيلها و تعميم المراكز التنظيرية في مجال العلوم الإنسانية و الفنون و المعارف الإسلامية.
- ٤- نشر التخصصات ذات الحقول المشتركة في العلوم الإنسانية و المشتركة بين فروع العلوم الإنسانية مع سائر العلوم على أساس الرؤية الإسلامية و بالتوجه إلى الاحتياجات العلمية و الاجتماعية.
- ٥- تأسيس البنى الخاصة بدعم التطوير الكيفي للعلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية.
- ٦- تطوير الفنون و العلوم الإنسانية التطبيقية مع إضفاء طابع محلي عليها و جعل فروعها متناسبة مع المتطلبات الحقيقية للبلاد.
- ٧- التطوير الهادف لأساليب تعليم اللغات الأجنبية و تقويتها بهدف إيجاد التحول الكيفي فيها.
- ٨- تهيئة الأرضية اللازمة لتأسيس البنى الداعمة لتطوير الفن الملتمزم و تقويته.
- ٩- دعم التطوير في التعليم و الأبحاث الأساسية و التطبيقية في مجال الفن الملتمزم.

الإنجازات الوطنية:

- ١- تقديم الدعم لتوليد العلوم الإنسانية ذات التوجهات الإسلامية و رفد الجانب التطبيقي لها. (١)
- ٢- وضع الآليات اللازمة لتطوير المحتويات التعليمية في فروع العلوم الإنسانية و الفنية على أساس الأصول الإسلامية والإشراف على الارتقاء الكيفي لها. (١)
- ٣- إصلاح الأساليب الخاصة بتدريس العلوم الإنسانية بهدف توجيه الاهتمام الأكبر للدراسات المرجعية والتأكيد على دراسة الأسس والمباني والقواعد الأساسية للعلوم المرتبطة بها و المستندة على الأصول الإسلامية. (١)



- ٤- تطوير الأبحاث المعرفية الأصيلة في مجال العلوم الإنسانية المبتنية على الأسس الإسلامية وتقديم
النتائج العلمية الخاصة بها للعالم. (١)
- ٥- تقديم الدعم اللازم لتأسيس الاتحادات و مراكز الأبحاث و الأقطاب العلمية المشتركة بين الحوزة و
الجامعات بهدف تشكيل وتكوين رؤى ونظريات إسلامية في مجال العلوم الإنسانية. (٢)
- ٦- إعداد خطط بحثية وفرص تحقيقية وتعليمية مشتركة بين الحوزة والجامعات و تأسيس مراكز بحثية
وتدريسية مشتركة. (٢)
- ٧- وضع الآليات اللازمة لإعداد معلمي و مربي و مدرسي المواد الخاصة بالمعارف الإسلامية و
العلوم الإنسانية في المدارس و الجامعات و استقطابهم بالاستفادة من إمكانات الحوزات العلمية و
مقدراتها. (٢)
- ٨- وضع القوانين و المقررات اللازمة و تقوية مراكز التنظير و النقد و المناظرة بهدف توليد العلوم
الإنسانية و تحقيق المرجعية العلمية. (٣)
- ٩- وضع الآليات الخاصة بتحفيز المنظرين في مجالات العلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية و نشر
إنجازاتهم. (٣)
- ١٠- رفع سوية مراكز التنظير للقيام بنشاطات على المستوى الدولي مع التأكيد على العالم الإسلامي.
(٣)
- ١١- وضع الآليات اللازمة لتقوية النظرة النقدية و المقارنة للنصوص المترجمة في العلوم الإنسانية.
(٣)
- ١٢- القيام بتأسيس الفروع الخاصة بالحقول المشتركة بين فروع العلوم الإسلامية و العلوم الإنسانية
و جميع العلوم. (٤)
- ١٣- القيام بدعم الدراسات و التأسيس لفلسفة الفروع المختلفة للعلوم على أساس الفلسفة و الحكمة
الإسلامية. (٤)
- ١٤- إصلاح آليات البحث عن الكفايات و التوجيه الدراسي لاستقطاب الكفايات المثلى في
العلوم الإنسانية و المعارف الإسلامية. (٥)
- ١٥- تقديم الدعم لتأسيس مراكز إعداد النخب و تفعيل نشاطاتها في مجال العلوم الإنسانية
المبتنية على الأصول الإسلامية. (٥)
- ١٦- تأسيس نظام الدعم المعنوي و الاعتباري و المالي لأبحاث العلوم الإنسانية المستندة
على الأصول الإسلامية لرفد المؤلفات و الرسائل و الأبحاث و المؤتمرات العلمية و
التخصصية في هذا المجال. (٥)
- ١٧- تقديم الدعم للرسائل الجامعية و الأطروحات في فروع العلوم الإنسانية و الفنون لتلبية
احتياجات البلاد. (٦)
- ١٨- تقديم الدعم لتطوير حدائق العلم و التقنيات الخاصة بالعلوم الإنسانية و الفنون على أساس
المتطلبات و الكفايات الخاصة بالمناطق و المحافظات. (٦)
- ١٩- تدعيم المنظمات الشعبية و المجمعيات العلمية - الحرفية في مجال الأبحاث الخاصة بالعلوم
الإنسانية المستندة على أساس الأصول الإسلامية. (٦)

- ٢٠- إعادة النظر في التطوير الكمي و الكيفي للعلوم الإنسانية و نسب القبول الجامعي على أساس متطلبات المجتمع و وجود فرص العمل. (٦)
- ٢١- ربط عملية التطوير في فروع العلوم الإنسانية و الفنون بوجود المصادر العلمية المنسجمة مع الرؤية الإسلامية و حضور المدرسين ذوي الكفايات و المتمكنين من الأصول الإسلامية. (٦)
- ٢٢- تطوير المؤسسات المتخصصة بتعليم اللغات الأجنبية و تنويع أساليب تدريسها من خلال المعرفة الشفافة لاحتياجات البلاد لإعدادها للقيام بالتعاملات الدولية في مجال العلوم و التقنيات. (٧)
- ٢٣- وضع الخطط الدراسية و المحتويات التعليمية في مجال تعليم اللغات الأجنبية مع الاهتمام بالثقافة الإسلامية بشكلها المحلي. (٧)
- ٢٤- تقوية عملية استخدام اللغة الفارسية في المجالات التخصصية للعلوم مع التأكيد على إيجاد المعادلات و المفاهيم الخاصة بالاصطلاحات التخصصية و الترويج لها في الجامعات العلمية و السعي لجعل اللغة الفارسية لغة للعلم. (٧)
- ٢٥- تقديم الدعم للنتاجات الفنية مع سياسة التعريف بقيم الثورة الإسلامية و الدفاع المقدس. (٨)
- ٢٦- تقديم الدعم للنتاجات الفنية بهدف تقوية مظاهر الفن الملتمزم في شؤون الحياة المختلفة بشكل علمي و ملموس و إحياء الفنون التقليدية المنسية. (٨)
- ٢٧- وضع نظام لثبث الحقوق الخاصة بالأعمال الفنية. (٨)
- ٢٨- تدعيم و تسيير المجالات الخاصة بالحقوق المشتركة بين الفن و باقي فروع العلوم على أساس التعاليم الإسلامية خاصة الفلسفة و الفقه و الفن. (٩)
- ٢٩- تدوين الدروس المرتبطة بالأسس النظرية بالفن الملتمزم و نشرها و تأصيلها و تطوير الفروع المتخصصة بالفنون المحلية و المناطقية ضمن إطار الثقافة الإسلامية. (٩)
- ٣٠- توجيه التعليم و البحوث الفنية للوصول إلى الفن الملتمزم و نقد و تقويم المظاهر الفنية المسيطرة على الحياة الفعلية. (٩)
- ٣١- تهيئة الأرضية اللازمة للدراسات و تقويتها لعرض المعارف الإسلامية بشكل فني بهدف زيادة تأثيرها على المجتمع. (٩)
- ٣٢- تقديم الدعم لتأسيس مراكز تعليمية و بحثية متخصصة بالفن الإسلامي و توسيع دائرة نشاطاتها بالتعاون مع الحوزات العلمية. (٩)

الاستراتيجية الكلية (١١)

توجيه عجلة العلوم والتقنيات والتطوير نحو تحقيق دور أكثر فاعلية في مجال علوم الطب والصحة.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- تطوير العلوم الخاصة بتقنيات الصحة في البلاد وجعلها محلية.
- ٢- تطوير عمليات التعليم والبحث في مجال الترويج لأساليب الحياة السليمة و الإسلامية فضلا عن العوامل الاجتماعية المؤثرة على الصحة و السلامة.

الإجازات الوطنية:

- 1- تطوير عمليات التعليم و البحث في مجال التغذية و الوقاية بهدف الاستفادة من المواد الغذائية السليمة و الحفاظ على صحة المجتمع. (١)
- 2- إنتاج العلم مع التأكيد على مواجهة الأمراض و المشاكل المحلية. (١)
- 3- تقوية العلاقة بين علوم الصحة و العلوم السريرية و الطب الإسلامي - الإيراني - التقليدي مع العلوم الأساسية و الإسلامية و الإنسانية و الاجتماعية. (١)
- 4- تحسين أداء سوق المنتجات و الأدوات الخاصة بالصحة في البلاد بهدف دعم إنتاج العلوم و التقنيات المحلية. (١)
- 5- تطوير تقنيات المعلومات و الاتصالات في مجال الصحة بهدف إيجاد نظام الكتروني للصحة مع مراعاة الأخلاق الإسلامية و الأمن الاجتماعي و الحريم الخاص. (١)
- 6- تقوية النظام التعليمي و أسلوب إعداد الطاقات البشرية الإنسانية المتحلية بالأخلاق المهنية المستندة على التعاليم الإسلامية. (٢)

الاستراتيجية الكلية (١٢)

توجيه عجلة العلوم والتقنيات والتطوير نحو تحقيق دور أكثر فاعلية في المجالات التقنية و الهندسية

الاستراتيجيات الوطنية:

- 1- توجيه الاهتمام الخاص بالتنمية بمحورية الاحتياجات و المتطلبات الخاصة بالعلوم و التقنيات الهندسية لإنتاج التقنيات و استقطابها مع إيجاد المقدره التنافسية و المولدة للثروة فضلاً عن الحفاظ على البيئة و النموذج الصحيح للاستهلاك و مراعاة الأخلاق المهنية.
- 2- تقوية أنواع البنى الداعمة للتنمية بمحورية النشاطات الهندسية و التقنية.

الإجازات الوطنية:

- 1- تدعيم الشركات التقنية و الهندسية بهدف الوصول إلى القدرة على الإعداد المفهومي والاصطلاحي.
- 2- تقديم الدعم لشركات المشاريع الهندسية للمشاركة في المشاريع الدولية. (١)
- 3- إعداد الآليات اللازمة بهدف تسهيل عملية التصدير و الخدمات التقنية و الهندسية و الترغيب بذلك. (١)
- 4- تفويض المشاريع البحثية و التقنية الوطنية الكبرى للمتخصصين في الداخل بهدف الإغلاء من الثقة بالنفس و المقدرات الوطنية في سبيل تأمين الاحتياجات المستقبلية الخاصة بالبلاد و العالم. (١)
- 5- وضع المعايير الأخلاقية الحرفية الهندسية و الترويج لها و الإشراف على مراعاتها. (١)
- 6- ترغيب المتعلمين التقنيين و الهندسيين بتأسيس الشركات الخاصة ذات المحورية العلمية الخاصة و العامة في الحقائق العلمية و التقنية و مراكز تطويرها من خلال تقديم التسهيلات الخاصة بها. (٢)

- ٧- تطوير و تحسين النظم الهندسية بهدف زيادة الإنتاجية و استجابتها للمتطلبات. (٢)
- ٨- تقديم الدعم لشركات الإعداد و الهندسة بهدف جعل العلوم التقنية المنتجة قابلة للتطبيق في مراكز الأبحاث و الجامعات. (٢)

الاستراتيجية الكلية (١٣)

تطوير العملية التعليمية و البحثية و تقويتها و إغنائها في مجال العلوم الأساسية.

الاستراتيجيات الوطنية:

- ١- ترغيب المؤسسات العلمية و التعليمية بتطوير العلوم الأساسية و توجيهها نحو ذلك بهدف بسط نطاق العلم و الاستجابة لمتطلبات المجتمع.
- ٢- زيادة عائدية المؤسسات و البنى التحتية في مجال العلوم الأساسية.

الإنجازات الوطنية:

- ١- القيام بتعريف المشاريع الوطنية الكبرى و دعمها في المجالات ذات الأولوية و زيادة استثمارات القطاعات الصناعية و التسويق فيها. (١)
- ٢- إلزام المشاريع الدراسية و البحثية التطبيقية و التنموية و ترغيبها بتخصيص جزء من اعتماداتها المالية في الأبحاث الخاصة بالعلوم الأساسية ذات الشأن. (١)
- ٣- التشجيع على التنظير في العلوم الأساسية لكشف المسارات العلمية الجديدة و المختصرة. (١)
- ٤- إعادة النظر في الأساليب و المحتويات التعليمية للعلوم الأساسية في جميع المستويات الدراسية و الارتقاء بها. (١)
- ٥- تقوية التعامل بين العلوم الأساسية مع جميع العلوم الأخرى. (١)
- ٦- إحداث شبكات للمؤسسات التعليمية و البحثية في مجال العلوم الأساسية بهدف زيادة التنسيق و التعاون و تقوية الأبحاث ذات الطابع المشترك من خلال الاشتراك بالإمكانات و التجهيزات و تقسيم الأعمال البحثية و استقطاب النخب العلمية. (٢)





الفصل الخامس

الإطار المؤسسي للعلم والتقنيات والتحديث

٥-١ تقسيم العمل الوطني في نظام العلم والتقنيات:

أ- رسم السياسات الكلية و الرقابة و التقييم:

إن وضع الاستراتيجيات و رسم السياسات و اتخاذ القرارات الكبرى لنظام العلم و التقنيات و تحديث الخارطة العلمية الشاملة للبلاد و تنفيذها و القيام بتقييمها و الرقابة على حسن أدائها و تدوين السياسات الكبرى لأشكال التعاون الدولي في مجال العلم و التقنيات و المصادقة على الوثائق الوطنية للتقنيات ذات الأولوية هي على عاتق المجلس الأعلى للثورة الثقافية حيث يتم ذلك بآليات منسجمة مع توجهاته.

ب- رسم السياسات التنفيذية و القيام بالتنسيق اللازم في تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد.

و لأجل إعداد السياسات الإجرائية و المصادقة عليها و إبلاغها و وضع الآليات الخاصة بتحقيق أهداف الخارطة و إصلاح البنى و العمليات المتعلقة بها و القيام بعمليات التنسيق و المواءمة في إجراء الخارطة العلمية الشاملة و الرقابة على حسن إجراءاتها؛ جرى تأسيس لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة في البلاد من قبل المجلس الأعلى للثورة الثقافية بالتركيبة الآتية:

١- أمين المجلس الأعلى للثورة الثقافية (الرئيس)

٢- أربعة من الأعضاء الحقيقيين يجري انتخابهم من قبل المجلس الأعلى.

٣- رئيس ممثلية القائد في الجامعات مع إذن سماحته.

٤- وزير العلوم و الأبحاث و التقنيات.

٥- نائب رئيس الجمهورية للعلوم و التقنيات.

٦- وزير الصحة و العلاج و التعليم الطبي.

٧- وزير التربية و التعليم.

٨- رئيس لجنة التعليم و الأبحاث في مجلس الشورى الإسلامي.

٩- رئيس لجنة الصحة و العلاج في مجلس الشورى الإسلامي.

١٠- واحد من المدرسين الحوزويين يجري انتخابه من قبل المجلس الأعلى للحوزات العلمية.



ملاحظة: و نظراً لتنوع أشكال الارتباط بين العلم و التقنيات في المجالات الثقافية و الصناعية و

الإنتاجية و الخدمية المتنوعة سوف يجري القيام بدعوة الوزراء و رؤساء المؤسسات المعنية عند اللزوم للمشاركة في جلسات لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد.

ج- التخطيط و التنفيذ و التأسيس الثقافي:

يشترك كل من وزارة العلوم و الأبحاث و التقنيات و المعاونة العلمية و التقنية لرئاسة الجمهورية و المؤسسة الوطنية للنخب و وزارة الصحة و العلاج و التعليم الطبي و وزارة التربية و التعليم و الجامع العلمية في البلاد و الجهاد الجامعي و مركز رئاسة الجمهورية للتعاون التقني و التطويري و جميع الوزارات و المرافق و المؤسسات التعليمية و التقنية و الإذاعة و التلفزيون و وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي و جميع الأجهزة الدعوية و الثقافية في البلاد في عملية تنفيذ الخارطة و التأسيس الثقافي لها ضمن إطار السياسات المصادق عليها من قبل المجلس الأعلى للثورة الثقافية مع لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد.

٢-٥- النظام التنفيذي و الرقابة و التقييم و التحديث للخارطة العلمية الشاملة للبلاد:

إن اتخاذ التدابير اللازمة في المستويات المختلفة لنظام العلم و التقانة و رسم حركة النشاطات و التعاملات بين أجزاء النظام بشكل صحيح و شفاف يضمن تنفيذ الخارطة و الارتقاء بنسبة العائدية في البلاد ضمن هذا المجال، كما أن المحافظة على أداء الخارطة العلمية الشاملة و الاستمرار بذلك يستلزم الرقابة على تطور العملية التنفيذية للخارطة و الإشراف على ذلك ضمن حدود زمنية مخطط لها للرقابة على صحة أجزاء الخارطة المتنوعة و اعتبارها.

هذا النوع من المتابعة و الرقابة ينبغي أن يحافظا على حركة النظام التنفيذي للخارطة للوصول إلى أهدافها و في حال بروز أي نوع من التغييرات المؤثرة في الفرضيات و الأوضاع المحيطة يجري تحديد هذه التغييرات في أدنى مدة زمنية و يتم تحليل آثارها كما تقوم المراجع المختصة بالمصادقة على الإجراءات الإصلاحية المناسبة، و من أجل ذلك:

١- ستتولى لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد مع وضع الآليات اللازمة و الاستفادة من المؤسسات المتنوعة مع القيام باتخاذ القرارات اللازمة و إبلاغها و المصادقة عليها و الرقابة على تحقيق الأهداف المتوخاة من الخارطة و تقييم مدى تطور العمل.

٢- ينبغي للجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد بعد المصادقة على الخارطة و إبلاغها أن تقوم بإكمال الأولويات الخاصة بالعلم و التقنيات و تحديثها ضمن مراحل زمنية محددة و أن تقدم الوثائق الوطنية المرتبطة بها و تحدد نوع الدعم اللازم في كل مجال.

٣- إن لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد و بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المسؤولة و مراكز الدراسات - الأبحاث تقوم بإكمال المؤشرات اللازمة للعلم و التقانة و المعايير المرغوبة كما عليها أن تعمل على تحديثها.

٤- على لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد أن تقدم تقريراً عن الوضع الفعلي للعلم و التقنيات في البلاد بالتعاون مع الأجهزة المختصة و على أساس مؤشرات الخارطة العلمية الشاملة



للبلاد ضمن مدة زمنية قدرها سنة بالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد بتقديم تقرير عن الوضع الفعلي للعلم و التقنيات في البلاد كل سنة و على أساس آخر المؤشرات و يجري تسليمه إلى المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

٥- على لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد قبول الطلاب في الفروع و المراحل الدراسية في الجامعات الحكومية و غير الحكومية بعد رصد الواقع و أن تقوم بتقديم تقرير عن نسبة متطلبات البلاد لهذه الفروع و المراحل نظراً للأولويات الوطنية و الثقافية و الفرص و الإمكانيات الخاصة بالبلاد و أن تقوم بتقديم نوعية الإجراءات التي ترتبها لإصلاح الوضع الفعلي مع عرض التقرير على المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

٦- على جميع الأجهزة التنفيذية أن تقدم مشاريعها و خططها لتنفيذ هذه الخارطة ضمن إطار السياسات التنفيذية للجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد و أن تسلمها للجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد للدراسة و المصادقة عليها كما ينبغي على لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد تقديم تقرير شامل عن نسبة التطور و الأداء في المشاريع و الخطط المقدمة من قبل الأجهزة التنفيذية ضمن فواصل زمنية قدرها عامٌ واحدٌ.

٧- سوف يتعامل المجلس الأعلى للثورة الثقافية مع مجلس الشورى الإسلامي إذا لزم أي نوع من الإصلاح أو المصادقة على القوانين.

٨- على لجنة تسيير عملية تنفيذ الخارطة العلمية الشاملة للبلاد ضمن رسدها للأوضاع المحيطة و المنافسين و التحولات العلمية للعلم و التقانة أن تحدّث الخارطة العلمية الشاملة للبلاد بشكل دوري بتوجه مستقبلي و أن تقدمها للمجلس الأعلى للثورة الثقافية للمصادقة عليها.

لقد جرى المصادقة على الخارطة العلمية الشاملة للبلاد في خمسة فصول بشكل نهائي في اجتماعات المجلس الأعلى للثورة الثقافية رقم: ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ بتاريخ: ٢٠١٠/٥/١١ - ٢٠١٠/٥/٢٥ - ٢٠١٠/٦/٨ - ٢٠١٠/٧/٦ - ٢٠١٠/٧/٢٠ - ٢٠١٠/٨/١٧ - ٢٠١٠/٩/٢٨ - ٢٠١٠/١٠/١٢ - ٢٠١٠/١٠/١٩ - ٢٠١٠/١٠/٢٦ - ٢٠١٠/١١/٢ - ٢٠١٠/١١/٩ - ٢٠١٠/١١/٢٣ - ٢٠١٠/١٢/٧ - ٢٠١٠/١٢/٢١ - ٢٠١١/١/٤.

و يجب تنفيذها منذ تاريخ المصادقة عليها؛ كما أن جميع القرارات المصادق عليها و السياسات السابقة المغايرة لها هي بمثابة الملغاة و لن يكون لها أي أثر.

محمود احمددي نژاد

رئيس جمهور و رئيس شوراي عالی انقلاب فرهنگي

